

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٥٣

الاثنين، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه

الجمعية إلى مشروع القرار A/62/L.11/Rev.1، خاصة وأنه صدر أيضا تحت البند ٥٤ من جدول الأعمال، "التنمية المستدامة".

وكما يذكر الأعضاء، أُحيل هذا البند، في الجلسة العامة الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، إلى اللجنة الثانية لكي تنظر فيه. وإذا لم يكن هناك اعتراض، ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/62/L.11/Rev.1 في إطار البند ٥٤ من جدول الأعمال أيضا.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في

مشروع القرار A/62/L.11/Rev.1، المعنون "استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ".

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع

القرار A/62/L.11/Rev.1؟

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الإعصار في بنغلاديش

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نشرع في النظر

في البنود المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أعرب، باسم جميع أعضاء الجمعية العامة، عن أعمق مشاعر تعاطفنا مع حكومة بنغلاديش وشعبها للخسارة المأساوية في الأرواح والأضرار المادية التي سببها الإعصار الذي اجتاحتها مؤخرا.

وأود أيضا أن أعرب عن الأمل في أن يُظهر المجتمع الدولي تضامنه وأن يستجيب بسرعة وسخاء لأي طلبات لمساعدتهما.

البندان ٤٨ و ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/62/L.11/Rev.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



تقرير الأمين العام (A/62/310)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل أوكرانيا لعرض مشروع القرار A/62/L.12.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمانة العامة على التقرير المقدم في إطار البند ٧١ (د) من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها".

ما انفك الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية والغوثية يكتسب أهمية متزايدة في ضوء ذلك العدد المتزايد من التهديدات والتحديات الإنسانية. وننتقل من ضرورة ضمان استجابات شاملة ومنسقة للحالات الإنسانية. ومن الأهمية بمكان المحافظة على المبادئ الأساسية لتقديم المساعدة الإنسانية - وهي تحديدًا، الحياد والإنسانية والتزاهة واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وتولي أوكرانيا أهمية قصوى لدور الأمم المتحدة، وخاصة دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تعزيز التعاون الدولي في تخفيف الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتقليلها. والأمر الأساسي هو كفاءة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتشيرنوبيل بطريقة فعالة وحسنة التوقيت. وتؤمن أوكرانيا إيمانًا قويا بأنه، نظرًا لنطاق وحجم كارثة تشيرنوبيل وآثارها الطويلة الأجل والحادة، ينبغي أن تبقى هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وأن ينظر فيها في الجلسة العامة في المستقبل في إطار المجموعة الإنسانية، مع التركيز بشكل خاص على المساعدة الاقتصادية.

وشدد فيكتور يوشينكو، رئيس أوكرانيا في بيان أدلى به في وقت سابق من هذا العام، على أن مسألة

اعتمد مشروع القرار A/62/L.11/Rev.1 (القرار ٦٢/٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البندين ٤٨ و ١١٦ من جدول الأعمال.

البندين ٧١ و ٧٢ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/62/324 و Corr.1)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقارير الأمين العام (A/62/72 و A/62/83 و A/62/87 و A/62/323)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقرير الأمين العام (A/62/310)

(ج) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/62/82)

(د) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

تقرير الأمين العام (A/62/467)

مشروع القرار (A/62/L.12)

تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي

ومجتمع المانحين، نحو تطوير التعاون لتخفيف آثار كارثة تشيرنوبيل وتقليلها.

وما زالت حكومة أوكرانيا ملتزمة التزاما كاملا بالتعاون مع الدولتين المتضررتين الأخريين، فضلا عن التعاون مع الشركاء الدوليين كافة، بغية تخفيف تركة مأساة تشيرنوبيل.

ونظرا لأن كارثة تشيرنوبيل امتد أثرها إلى العديد من أنحاء العالم، من الأهمية بمكان أن نواصل دراسة آثارها بغية تمكين البشرية من ألا تنسى أبدا الدروس المبررة للماضي.

السيد غودينيو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أشارك في مشاعر التعاطف التي أعربت عنها، سيدي الرئيس، في ما يتعلق بالكارثة المفجعة التي حلت بينغلاديش مؤخرا.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملان لعضوية الاتحاد ألبانيا وصربيا، فضلا عن أرمينيا ومولدوفا وجورجيا.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الأمين العام على التقارير المقدمة للنظر فيها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. كما يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تضامنه مع جميع البلدان المتضررة بحالات الطوارئ الإنسانية في العام الماضي. ونود أن نشيد بشجاعة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذي يعرضون حياتهم للخطر لتقديم المساعدة إلى المحتاجين.

إن الحوادث التي حصلت هذا العام، وأحدثها الأزمة الإنسانية والأمنية في السودان، وفي منطقة دارفور على وجه الخصوص، فضلا عن الأزمات في تشاد وجمهورية أفريقيا

تشيرنوبيل أثرت على البلد برمته، وأكد على ضرورة تنمية المنطقة الملوثة، ووصفها بأنها،

”ليست منطقة مأساة فحسب بل هي أيضا أرض فرص هائلة... ويجب ألا ننسى هذه الأرض. نريد أن نرى هذه الأرض حية ومنتعشة“.

ويشكل مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/62/L.12) منهاجا للمزيد من العمل لزيادة الاستجابة الدولية لآثار كارثة تشيرنوبيل إلى أقصى حد. وهذه الوثيقة تُقيّم التقدم المحرز حتى الآن، على أساس التقرير الذي يقدمه الأمين العام مرة كل عامين، وتسعى لزيادة تحديد الخطط لتقديم المساعدة العاجلة. وتسلم الوثيقة بأهمية تعزيز التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل.

والأمر الأساسي هو التأكيد على أن الدول الأعضاء ترحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستكمال بناء مرفق المأوى والمشاريع ذات الصلة بالسلامة النووية في تشيرنوبيل، وفقا للمعايير الدولية، بغية تحويل الموقع إلى حالة مستقرة ومأمونة من الناحية البيئية.

ونولي اهتماما خاصا للاقتراح الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ”بتنسيق عملية صياغة خطة عمل للأمم المتحدة من أجل إنعاش تشيرنوبيل لغاية عام ٢٠١٦“ بغية تنفيذ عقد الانتعاش والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة، الذي يهدف إلى زيادة الموارد المحدودة إلى أقصى حد ممكن، وتقادي تكرار الجهود والبناء على الولايات والاختصاصات المعترف بها للوكالات.

وبينما نشكر بكل الود جميع الوفود على دعمها في حصول مشروع القرار هذا على توافق الآراء، فإننا نرجو أن تنظر الوفود في المشاركة في تقديمه أيضا. ونقدر الإسهامات التي قدمتها جميع الدول الأعضاء والمنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص

الدول الأعضاء تدابير فعالة لمنع، فضلا عن تدابير الحماية وتدابير لمساعدة ضحايا العنف القائم على أساس نوع الجنس. وإضافة إلى ذلك، ندعو بقوة إلى إدماج مراعاة المنظور الجنساني في العمليات الإنسانية.

وبالنسبة للاجئين والنازحين، فإن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع شعور بالقلق البالغ أن عدد اللاجئين في جميع أرجاء العالم زاد هذا العام ليصل إلى ١٠ ملايين لاجئ تقريبا. وفضلا عن ذلك، ما زال عدد المشردين داخليا يزداد بمعدلات تثير القلق، ليلعب في مجمله ٢٤ مليون نازح تقريبا على نطاق العالم في الوقت الحاضر. ونرى أنه ينبغي تعزيز حماية المشردين داخليا ومساعدتهم بصورة شاملة. وبالتالي، يرحب الاتحاد الأوروبي بالدور الذي يضطلع به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوصفه قائد مجموعة في هذا الصدد ويتطلع الاتحاد إلى المزيد من التعاون مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بالنهوض بمجدول أعمال لإصلاح العمل الإنساني لتعزيز استجابة إنسانية أكثر فعالية ويمكن التنبؤ بها. ويؤيد الاتحاد بقوة النهج العقودي ويأمل أن يشهد إحراز المزيد من التقدم في نشر المجموعات، على الصعيدين العالمي والميداني على حد سواء، وخاصة في حالات الطوارئ المستمرة. ويمكن للنظام العقودي أن يساعد على سد الفجوات في القدرات القطاعية، وتفادي التداخل، وتحسين قدرات الاستجابة من خلال تجميع الجهود والموارد. وفي هذا السياق، ومع الإقرار بأن هناك دائما مجالا للتحسين، فإننا نشعر بالسرور حيال المردود الأولي من الميدان وندعو إلى بذل جهد مشترك لاطلاع السلطات المحلية والوطنية والإقليمية على عمليات النهج العقودي وفوائده. كما نناشد الدول أن تلي النداء النهائي من أجل بناء القدرة العالمية على الاستجابة للحالات الإنسانية الذي وجه في نيسان/أبريل من هذا العام.

الوسطى، أبرزت مرة أخرى أهمية الاستجابة العاجلة والمتسقة من جانب المجتمع الإنساني برمته، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز التعاون والتضامن مع الحكومات الوطنية والمحلية.

وما زالت مبادئ الإنسانية والحياد والتراثة والاستقلال تشكل الأسس لتقديم المساعدة الإنسانية، شأنها شأن ضرورة ضمان احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللجوء. والاتحاد الأوروبي، من خلال توافقه المقبل في الآراء على تقديم المعونة الإنسانية، الذي نتوقع أن يصادق عليه بنهاية العام، يؤكد مجددا أن عمله الإنساني ينبغي أن يقوم على أساس الاحتياجات وأن يحترم هذه المبادئ الإنسانية. كما نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة دعم الدور المحوري والتنسيق الشامل للأمم المتحدة في تعزيز استجابة دولية متسقة للأزمات الإنسانية.

إن مسألة توفير إمكانية الوصول إلى المحتاجين أمر محوري لجميع الأعمال الإنسانية. وعدم إمكانية الوصول إلى المحتاجين وإعاقة تقديم المعونة، بما في ذلك العقوبات البيروقراطية، ما زالت تشكل مصدرا للقلق. ونحن جميعا نتحمل مسؤولية جماعية عن ضمان أن يتلقى الأشخاص المحتاجون المساعدة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يناشد بقوة جميع الحكومات والأطراف في الصراعات أن تكفل الوصول السريع والمأمون وبدون عائق للمساعدة الإنسانية وحماية السكان المتضررين. كما ندين الهجمات على موظفي تقديم المساعدة الإنسانية ونطالب مرة أخرى بضرورة مساءلة المسؤولين عن ارتكاب الأعمال غير القانونية. وتقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة أمر حيوي، ولا بد من اتخاذ إجراء أقوى لإنهاء الإفلات من العقاب.

ويطالب الاتحاد الأوروبي بالإهاء الفوري لأعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. ولا بد من أن تتخذ

وفي ما يتعلق بالتمويل، يرحب الاتحاد الأوروبي بالصندوق المركزي المعزز للاستجابة لحالات الكوارث الذي اضطلع بدور هام في تسريع الاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية وتعزيز فعاليتها. ويسرنا أن نرى أن أكثر من ٧٥ بلدا تسهم في الصندوق. ويظل الاتحاد الأوروبي، من جانبه، ملتزما بالهدف المتوخى المتمثل في المساهمة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٨. وفي ما يتعلق بعملية النداء الموحد للأمم المتحدة، يجب بذل المزيد من الجهود بغية تقييم الاحتياجات بقدر أكبر من الشمول والتنسيق.

وينبغي وضع المؤشرات المتعلقة بالأزمات الناشئة وتقييم الاحتياجات بالتعاون مع أطراف فاعلة أخرى في المجال الإنساني، ويتعين أن تكون موثوقة ودقيقة وحسنة التوقيت. ويشجع الاتحاد الأوروبي على مواصلة تحسين وتحديد الأولويات، بما في ذلك عملية النداء الموحد. كما ينبغي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني أن تنشئ آليات مشتركة لجمع بيانات أكثر دقة عن الاحتياجات الإنسانية والإبلاغ بها، وعن تقديم المساعدة وأداء المنظمات الإنسانية في تلبية احتياجات مؤكدة من خلال استخدام المعايير والمؤشرات. وبدون بيانات دقيقة وتقييم مناسب للاحتياجات، قد تكون الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني عاجزة عن القيام بأنسب استجابة للأزمات وأفضلها تجهيزا.

وفي السنوات الأخيرة، تسببت الكوارث الطبيعية في سقوط ضحايا أكثر ودمار أكبر مما تسببه الأزمات التي من صنع الإنسان. فعلى سبيل المثال، شهد هذا العام توجيه ١٣ نداء عاجلا للاستجابة للكوارث الطبيعية، بزيادة ثلاثة نداءات عن آخر رقم قياسي سنوي. ووفقا لبعض الإحصاءات، تضاعف عدد الأشخاص المهتدين بالكوارث الطبيعية بثلاث مرات على مدى الـ ٣٠ سنة الماضية، وعدد الأشخاص المتضررين بالكوارث الطبيعية يتضاعف كل عشر

وفي ما يتعلق بمسألة منفصلة، يكتسي نظام منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم أهمية أساسية للنجاح في تنسيق الاستجابة للحالات الإنسانية على الصعيد القطري. ويثني الاتحاد الأوروبي على ما اتخذ من مبادرات مؤخرا لتعزيز نظام منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم مثل إنشاء مجموعة المنسقين المقيمين، فضلا عن تحسين الممارسات المتعلقة بتوظيفهم وتدريبهم.

والاتحاد الأوروبي إذ يقر بمنافع الانخراط الفعلي للأطراف الفاعلة المعنية العاملة في المجال الإنساني والتنسيق في ما بينها، فإنه ما فتئ يدعم ويشجع إقامة شراكات مع الأطراف الفاعلة والمنظمات غير الحكومية المحلية، فضلا عن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وإذ نراعي تماما خصوصية الأطراف الفاعلة وتنوعها، فإننا نعتبر أن التفاعل بين المنظمات غير الحكومية وانخراطها الوثيق، على سبيل المثال، يكتسيان أهمية بالغة. والواقع أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي تكون في العديد من الحالات أول الأطراف التي تستجيب للأزمات، وتضطلع بدور هام في الاستجابة الإنسانية.

ويري الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي تعزيز أدوار ومسؤوليات الأطراف الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في إطار الانتقال من مرحلة تقديم الإغاثة إلى التنمية، سواء في حالات الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ المعقدة. وفي ذلك السياق، نعتقد أن لجنة بناء السلام يمكن أن تقدم إسهاما هاما في الاستجابة المنسقة للأمم المتحدة إزاء الدول الخارجة من الصراع، مثلما شهدنا في حالي بوروندي وسيراليون. وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما بعمل اللجنة ويتطلع إلى مواصلة العمل على تحديد المجالات التي يمكنه أن يقدم فيها قيمة مضافة.

لليتامى والأرامل وضحايا الاعتداء الجنسي نتيجة الإبادة الجماعية في رواندا. كما نود أن نشدد على أهمية كفالة انتقال راسخ ومدعوم بصورة جيدة من الإغاثة إلى التنمية.

أخيراً، وفي ما يتعلق بمسألة كارثة تشيرنوبيل، يلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح أن تقرير الأمين العام (A/62/467) يشير إلى ما بذل من جهود عديدة وما تم من تحسينات على مدى السنتين الماضيتين. وهكذا، نرى أنه سيكون من الأنسب معالجة مسألة تشيرنوبيل ومشروع القرار (A/62/L.12) المتعلق بها في نطاق التنمية بدلا من المجموعة المعنية بالعمل الإنساني المدرجة في إطارها حاليا.

ويقبل الاتحاد الأوروبي تماما ضرورة زيادة فعالية النظام الدولي المعني بالاستجابة الإنسانية وإمكانية التنبؤ به. كما نشجع على بذل المزيد من الجهود بغية الامتثال للمبادئ وأفضل الممارسات المتعلقة بمبادرة المنح الإنسانية السليمة. وسيظل الاتحاد الأوروبي يسهم بقسطه، ليس في التصدي لحالات الطوارئ عند وقوعها فحسب، بل وفي تعزيز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة أيضا.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشكر منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على جهودهما. وقد انطوى العام الماضي على العديد من التحديات للمجتمع الإنساني. ومن واجبنا مواصلة جهودنا الجماعية لتحسين فعالية الاستجابة الإنسانية، لصالح المحتاجين دائما.

السيد تسالكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): باسم جمهورية بيلاروس، يشرفني أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على التقرير الذي أعده كي نلظر فيه المعنون "الاستفادة إلى أقصى حد من الجهود الدولية المبذولة لدراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها" (A/62/467). وتجسد المعلومات الواردة في التقرير أنشطة

سنوات. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بإطلاق المنتدى الإنساني العالمي مؤخرا في جنيف وعزمه في المرحلة الأولية من عمله على تركيز جهوده على الأثر الإنساني لتغير المناخ.

ومرة أخرى، فإن الأحداث التي وقعت في هذه السنة، لا سيما في أفريقيا، استرعت انتباهنا إلى الآثار المدمرة المحتملة للكوارث الطبيعية، وسلطت الضوء على أهمية قيام المجتمع الإنساني برمته باستجابة عاجلة ومتسقة. ولهذا الأسباب وغيرها، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة لإعداد واستدامة تدابير الحد من خطر الكوارث والتأهب والقدرة على الاستجابة، على كل المستويات. وبينت الدروس المستفادة أنه يمكن إنقاذ عدد أكبر من الأرواح في أعقاب كارثة ما، إذا استطاعت أفرقة الاستجابة الانتشار فورا، خاصة على الصعيدين المحلي والدولي.

ولتحقيق ذلك الهدف، يحث الاتحاد الأوروبي الدول على تنفيذ الأولويات المحددة في إطار عمل هيوغو، فضلا عن إدراج جهود الحد من الكوارث في الاستراتيجيات المعنية بالتنمية المستدامة وتخفيف الفقر. كما ينبغي تحسين آليات الإنذار المبكر وتوسيع نطاقها كمسألة ذات أولوية. ويجب على الدول زيادة استثمارها في الحد من خطر الكوارث والتأهب لها.

وكما ذكر في تقرير الأمين العام، كان أثر الفيضانات العاتية التي اجتاحت موزامبيق عام ٢٠٠٧ أقل حدة بكثير من فيضانات عام ٢٠٠١، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى تحسين تأهب المجتمعات المحلية، ووضع نظام للإنذار المبكر، وتحسين التنسيق الوطني والدولي، بما في ذلك من خلال استخدام الأصول العسكرية.

واسمحوا لي أن أحيط علما على نحو خاص بالإشارة الإيجابية الواردة في تقرير الأمين العام (A/62/310) المتعلقة بالتقدم المحرز في رواندا، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة

وقد لاحظت بيلاروس مع الارتياح حدوث تحسن مستمر في ظروف الحياة في المنطقة المنكوبة بالكارثة. ومع ذلك، فإن ٢٠ في المائة من المنطقة الملوثة بالنشاط الإشعاعي يستوطن فيها أكثر من ١,٣ مليون شخص، حيث يرتفع لديهم معدل الإصابة بالأمراض، وخاصة مشاكل الغدد الدرقية. وكان لكارثة تشيرنوبيل آثار على كل الأنشطة البشرية، بما في ذلك مجالات الإنتاج، والثقافة، والعلوم، والاقتصاد. وتأثرت الزراعة بصفة خاصة، حيث توقفت عن الإنتاج مساحة ٢ ٦٤٠ كيلومتر مربع من أراضي المحاصيل الزراعية. وكان في المنطقة الملوثة ١٢٣ موقعا لإنتاج المعادن وغيرها من المواد. وتوقف إنتاج أكثر من مليوني متر مكعب من صناعة الأخشاب. وتعرضت للخراب الشديد الحالة الديموغرافية في منطقة تشيرنوبيل. وهذه وغيرها من المشاكل تضاعف من أعبائنا الاقتصادية الثقيلة.

إن إعادة التأهيل البيئي والاقتصادي لأكثر المناطق تضررا تمثل الشاغل الرئيسي للحكومة. وأكثر من مليون هكتار من الأراضي الزراعية تتطلب الرعاية المستمرة لتأمين نظافة المواد الغذائية التي تستوفى بالمعايير. كما أننا نعمل على تحسين الرعاية الطبية المتخصصة للمتضررين من الكارثة. ومن بين الأولويات الأخرى لسياستنا الاجتماعية - الاقتصادية توفير إمدادات الغاز. وعلينا أيضا أن نعمل على تزويد السكان المتضررين بمياه الشرب الملائمة، وتعمير المناطق الملوثة المأهولة، حيث علينا أن نبني المدارس والمستشفيات ودور حضانة الأطفال. وعلينا كذلك أن نحسن الأساس التشريعي لتخفيف نتائج كارثة تشيرنوبيل إلى أقصى حد ممكن، لكي نكفل الدعم المالي الهادف من جانب الحكومة ولتهيئة الظروف الاقتصادية الصالحة لتنمية المنطقة.

ويجب وضع نهج مخطط ومنتظم للتصدي لهذه المشاكل. ولهذا الغرض، وضعنا برنامجا وطنيا للتغلب على نتائج كارثة تشيرنوبيل يغطي الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وفي

المجتمع الدولي بشأن المشاكل المتعلقة بتشيرنوبيل، فضلا عن الدور التنسيقي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

والتقرير يمكننا من تقييم مختلف عناصر ما اتخذ من إجراءات وما أنجز من أنشطة بشأن تشيرنوبيل من خلال التنسيق الدولي والعدد الكبير من الأحداث التي وقعت في ذلك النطاق على مدى السنتين الماضيتين. والأهم من ذلك، يصف التقرير دخول بيلاروس مرحلة جديدة من التعاون بشأن تشيرنوبيل. إن العناصر الأساسية لتلك المرحلة لا تشمل المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ، وإنما إعادة التأهيل الشاملة للأراضي الملوثة، بما في ذلك استعادة النشاط الاجتماعي، الاقتصادي، وتلبية الحاجة لتهيئة ظروف الحياة الآمنة للأفراد وتنمية المنطقة بشكل فعال.

والمعلومات الواردة في التقرير بشأن البرامج المشتركة المنفذة من جانب جمهورية بيلاروس، ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والبلدان الأجنبية، تدل بشكل مقنع على التوقيت المناسب والفعالية للانتقال إلى التنمية.

وترحب بيلاروس ببدء تنفيذ المبادرة الخاصة بتقييم المشاكل البيئية والأمنية في شرق أوروبا، التي تتضمن مشروع تعاون دولي لدراسة الآثار البيئية للإشعاع الذري الناجم عن الحادث بالاستفادة من إمكانيات محمية الدولة للإشعاع في بوليسي وتنشيط شبكة تشيرنوبيل الدولية للبحوث والمعلومات.

إن جمهورية بيلاروس ممتنة كثيرا لعقد الجمعية العامة، في ٢٨ نيسان/أبريل جلسة مخصصة للذكرى العشرين لكارثة تشيرنوبيل. وكانت تلك دلالة أخرى على تصميم المجتمع الدولي على تخفيف آثار الكارثة.

بيلاروس عن آثار الإشعاع الذري الناجمة عن تشيرنوبيل، فإننا نعتقد أن مشاركة علمائنا في اللجنة العلمية سوف تعود بفائدة كبيرة على المجتمع الدولي بأسره.

وتود جمهورية بيلاروس أن تغتنم هذه الفرصة اليوم لتشكر جميع الشركاء الدوليين على دعمهم لأنشطة بلدنا للتغلب على الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل. ونعرب عن أملنا في أن تؤدي جهودنا المشتركة إلى تقليل الآثار السلبية الناجمة عن الكارثة على حياة وصحة من يعيشون في أكثر المناطق تضررا. ومن الأهمية بمكان كذلك، منع احتمال وقوع حوادث مماثلة في المستقبل وتأمين السلامة البيئية للكوكب الأرضي ككل.

السيد سلام (المملكة العربية السعودية): يطيب لي أن أقدم إليكم وأعضاء المكتب بالشكر على جهودكم في إدارة هذا الاجتماع. كما نقدر لمعالي الأمين العام ما تضمنه تقريراه الضافيان بشأن البند قيد النظر عن التنسيق الفعال لجهود المساعدات الإنسانية.

إن الخسائر البشرية والمادية التي ألحقتها الكوارث الطبيعية والصراعات خلال السنوات الماضية بعدد من البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، وما حققه التعاطف والتجاوب العالمي لغوث تلك البلدان من نتائج إيجابية خففت من آثارها، يؤكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك أهمية وفعالية التكافل والتعاون الدولي لمواجهة هذه الكوارث واحتواء آثارها المدمرة وإعانة المتضررين في استئناف حياتهم الطبيعية في أسرع وقت. ومن هذا المنطلق فإن المملكة العربية السعودية تؤكد على الدور الأساسي للأمم المتحدة في تعزيز وتنسيق المساعدات الإنسانية والغوثية الطارئة والطويلة المدى، وتقدر جهود المنظمة وكافة العاملين في مجال المساعدات الإنسانية.

هذا الصدد، ستتضمن الميزانية الوطنية بندا خاصا لذلك بقيمة ١,٦ بليون دولار. وتنفق الحكومة الوطنية تقريبا مليون دولار يوميا على هذا الجهد.

وتحيط جمهورية بيلاروس علما بحقيقة أن أحكام مشروع القرار A/62/L.12 لتعزيز التعاون الدولي والجهود الدولية لدراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها تعكس نهج المجتمع الدولي المتسق والمنهجي والمتواصل إزاء الأنشطة الرامية إلى التغلب على نتائج كارثة تشيرنوبيل. ونرحب بدعوة الجمعية العامة إلى الأمين العام ومنسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل أن يواصل الجهود لتعزيز تنسيق الجهود الدولية في هذا المجال.

ويشعر بلدنا بارتياح خاص إزاء رد الفعل الإيجابي للمجتمع الدولي على اقتراح بيلاروس بتسمية العقد الثالث بعد تشيرنوبيل عقد الإنعاش والتنمية المستدامة للمناطق المنكوبة، ونرحب بمبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنسيق العمل على صياغة خطة للعقد. وقد اقترحت بيلاروس تلك المبادرة لتأمين التعاون المخطط بين البلدان الثلاثة الأكثر تضررا، والأفرقة العلمية، والمنظمات الدولية والبلدان الأجنبية. إن الإعداد والتنفيذ المشترك لخطة العقد من شأنه أن يمكننا من تجنب الازدواجية في الجهود والنفقات، وهي أمر لا بد منه عندما يعمل هذا العدد الكبير من المشاركين في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها إلى أقصى حد.

وفضلا عن مبادرة العقد، فقد كان من بين المواضيع الرئيسية للاجتماع المعقود بمناسبة الذكرى العشرين لكارثة تشيرنوبيل الدعوة من جانب الجمعية العامة بأن تنضم بيلاروس إلى لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري. وللأسف، لم يتم البت في هذه المسألة حتى الآن. ونظرا لحجم الخبرات والمعلومات العلمية التي جمعتها

ذلك إيمانها والتزامها الراسخ بالتعايش السلمي والتضامن الإنساني والتعاون البناء لخير البشرية جمعاء.

ولقد بلغ إجمالي ما قدمته المملكة العربية السعودية من معونات غير مستردة ومساعدات إنمائية ميسرة عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف ما يزيد على ٨٣,٧ مليار دولار يمثل ما نسبته ٤ في المائة من إجمالي الناتج القومي السنوي، وهي تعد أعلى نسبة بين دول العالم. وقد استفادت من هذه المعونات ٨٧ دولة نامية من مختلف القارات وتهدف هذه المساعدات إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول على المدى الطويل ومساعدتها على تطوير بنيتها الأساسية ودعم القطاعات الحيوية فيها، مثل التعليم والصحة والمياه والزراعة، بما في ذلك حفر الآبار وإقامة السدود. أما فيما يتعلق بتخفيف عبء الديون فقد تنازلت المملكة العربية السعودية عما يزيد على ٦ مليار دولار أمريكي من ديونها المستحقة على الدول النامية الأكثر احتياجا.

إن التعامل بواقعية وجدية مع مشاعر الإحباط واليأس التي تعاني منها الشعوب بسبب الفقر والجوع وانتشار الأمراض والجهل والتخلف والمديونية، يتطلب تعميق مفاهيم الإنسانية والمساواة والعدالة والتنمية المستدامة بكل أبعادها الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق الاستقرار وتعزيز الأمن والسلم الدوليين. وهناك ضرورة لقيام شراكة تقوم على عقد تضامني حقيقي وميثاق تنمية مشتركة بين الشمال والجنوب.

وبجانب الحاجة الماسة إلى زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية فإنه لا بد من معالجة مديونية الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل وتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية والعمل بشكل جاد على تحرير التجارة الدولية.

ونؤكد في هذا السياق على أهمية تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية المعنية بالتنسيق لمواجهة الكوارث من خلال نظرة دولية للتعامل معها في كافة المراحل، بدءا بالإبذار المبكر ومرورا بمرحلة الإغاثة ووصولاً إلى مراحل إعادة البناء ثم التنمية، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الدول الفقيرة على بناء قدراتها الوطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية وتداعيات الحروب. إن المملكة العربية السعودية من منطلق إيمانها بواجبها الإنساني تجاه المتضررين من الكوارث والأوبئة، قد دأبت على الوفاء بمساهماتها في الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة المعنية بذلك، كما أنها قامت بتقديم تبرعات إضافية عند بروز الحاجة لذلك. هذا إلى جانب تقديم تبرعات مباشرة للمتضررين من الكوارث بالتنسيق مع العديد من المنظمات الدولية المتخصصة. وقد بلغ مجموع هذه المساعدات خلال الثلاث سنوات الماضية حوالي ٣٦١ مليون دولار ويتولى الهلال الأحمر السعودي إيصال هذه المساعدات في أوقات مناسبة للاستجابة للمتطلبات الإنسانية لهذه الكوارث، وقد تراكت لدى هذه المنظمة خيرة متميزة في هذا المجال نعتز بها.

ولم تقتصر المساعدات الإنسانية للمملكة العربية السعودية على القنوات الثنائية المباشرة، بل ساهمت أيضا في الجهود الدولية الإنسانية من خلال البرامج والمنظمات المتخصصة ودعمت المؤسسات الإنمائية الإقليمية منها والدولية من خلال المساهمة برأس مال تجاوز مبلغ ٢٤ مليار دولار. وانضمت المملكة العربية السعودية إلى ركب الجهود الدولية التي تُبذل من أجل القضاء على الفقر والجوع. فعمدت إلى تقديم العديد من المساعدات الاقتصادية والمعونات المالية من خلال صناديقها الوطنية المختلفة ومن خلال الوكالات العالمية والإقليمية، وكذلك من خلال الاتفاقات الثنائية التي أبرمتها مع الدول النامية ويقودها في

الإغاثية للألفية. ومن واجبا السعي إلى منع الأزمات الإنسانية والاستجابة لها. ومن مسؤوليتنا أيضا ضمان المساءلة فيما يتعلق بتأثير المساعدة التي نقدمها. وفي الوقت ذاته، نحن نواجه تحديات جديدة، كتغير المناخ الذي ما فتئ يضيف مزيدا من التعقيد إلى تخطيط وإيصال الإجراءات الإنسانية.

وتدعم أستراليا دور الأمم المتحدة الأساسي في توفير القيادة والتنسيق للعمل الإنساني الدولي، وخاصة دور مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ونرحب بتقريبي الأمين العام بشأن تعزيز تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وبشأن الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، وكلاهما يثريان مناقشاتنا ومفاوضاتنا بالمعلومات في هذه الجمعية العامة.

وقد علقنا في عدد من المناسبات بصورة إيجابية على جدول أعمال الإصلاح الإنساني والخطوات المتخذة من جانب النظام الإنساني، بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، من أجل تحسين التنسيق والقدرة والتمويل والشراكات التي يستند إليها العمل الإنساني الفعال. ولكننا نعتبر أنه لم يعد صحيحا أن نشير إلى نهج المجموعات، وتعزيز المنسقين الإنسانيين، وآليات مثل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ باعتبارها نهجا أو إصلاحات جديدة. فهذه جميعها الآن متكاملة وأساسية في العمل الإنساني وفي طريقة أداء المجتمع الإنساني. وما زال يتعين الاستمرار في التعلم من الدروس وبذل الجهود لتحقيق زيادة تحسين الاستجابة الإنسانية. ولهذا الغرض، نتطلع إلى الاستعراض المستقل للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ وإلى الاستعراض الخارجي لنهج المجموعات.

ويجب علينا جميعا، نحن المنخرطين في العمل الإنساني، أن نسعى لضمان أن يكون ما نقوم به فعلا إلى

ولضمان استمرار النمو الاقتصادي حرصت المملكة على الوفاء بتعهداتها بالنسبة لاستقرار الأسواق البترولية، فزادت طاقتها الإنتاجية لضمان توفر الإمدادات البترولية الكافية، وللحد من ارتفاع أسعار البترول بشكل غير طبيعي. والمحافظة على الطاقة الإنتاجية العالية تكلف المملكة مبالغ طائلة كما هو معلوم. وقد أسست المملكة منتدى الطاقة واستضافت أمانته العامة بالرياض ليكون منبرا لبحث أوجه وفرص التعاون والحوار بين الدول المستهلكة والمنتجة، لتكثيف التعاون فيما بينها في سبيل استقرار أسواق البترول باعتباره سلعة استراتيجية مهمة لاستمرار النمو الاقتصادي العالمي. وفي هذا الإطار فإن المملكة العربية السعودية تشارك بكل إيجابية في الجهود العالمية الحثيثة للحفاظ على البيئة ضمن المبادئ التي تحكم العمل الدولي المشترك بوصفها إحدى الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية الرامية إلى الحفاظ على البيئة، ومنها بروتوكول كيوتو.

وتسعى المملكة العربية السعودية من أجل أن يعتمد العالم قرارات بيئية إيجابية تحافظ على البيئة من جهة وتسهم في النمو الاقتصادي العالمي من الجهة الأخرى. ونؤكد في هذا الصدد، أن الاستمرار في تطوير تكنولوجيا استخدامات الطاقة سيكون المدخل الرئيسي لمواجهة المشكلات البيئية المتعددة، ومن بينها التغيير المناخي المحتمل. ومن الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي الإجراءات المناسبة لمواجهة التغيير المناخي وفق مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والنامية والمنصوص عليها في الاتفاقية الدولية المعنية بتغير المناخ.

السيد سميث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): يواجه المجتمع الدولي حاليا مستوى هائلا من الكوارث وحالات الطوارئ، سواء من حيث نطاقها أو عددها. وهذه الحالات الإنسانية الطارئة تعصف بالأمم والمجتمعات، وتهدد النمو الاقتصادي وتقوض التنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف

هذا العنف وتقديمهم إلى العدالة، ويجب إعطاء ضحاياه الأحياء الرعاية والدعم اللذين يحتاجونهما ويستحقونهما.

يقول لنا أطباؤنا إن الوقاية دائما خير وأسهل من العلاج. وتصدق هذه الحقيقة في المجال الإنساني مثلما تصدق في الرعاية الصحية. وترى أستراليا أن الحد من مخاطر الكوارث، الذي يشمل الوقاية وتخفيف الآثار والاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية، يشكل أولوية هامة للمساعدة الإنمائية والإنسانية. وفي هذا الصدد، نحن نشي على إطار عمل هيوغو وبرنامج عمله. إذ يساعد تنفيذ إطار عمل هيوغو على بناء قدرة الدول والمجتمعات على مواجهة الكوارث وهو يدعو إلى إدراج الحد من مخاطر الكوارث ضمن التشريعات والتخطيط الإنمائي. وفي مواصلة البناء على عمل هيوغو، نرحب بالجلسة الافتتاحية للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث المعقود في حزيران/يونيه هذا العام. ويقدم هذا المنتدى الدعم لنشر أفضل الممارسات في مجال الحد من مخاطر الكوارث ويشجع على إقامة الشراكات بين الدول والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل وضع ودعم استراتيجيات لتنفيذ إطار عمل هيوغو. ونحن نشجع على المزيد من العمل في هذا المجال الحيوي.

وتؤيد أستراليا بقوة العمل الإنساني ودور الأمم المتحدة فيه. ونحن نشطون في دعم الوقاية والحد من المخاطر والاستجابة لحالات الطوارئ، وسنواصل العمل من أجل تحسين كفاءة وفعالية العمل الإنساني. وكما قلت سابقا فإن التحديات الإنسانية التي تواجه المجتمع الدولي هائلة. وهذا الواقع يجعل جهودنا لتعزيز قدرتنا على الاستجابة أكثر أهمية. ونحن نتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وجميع الدول الأعضاء، في مواصلة هذا المسعى.

أقصى حد ممكن وقائما على أساس الاحتياجات. وهذا يتطلب الموارد، ويقتضي أن يكون الأشخاص ذوي المهارات الصحيحة في الأماكن الصحيحة وفي الوقت المناسب، كما يتطلب التنسيق القوي والفعال للجهود، والأدوات المناسبة، والمساءلة السليمة ودرء الأخطار، والقيادة القوية والواضحة. وينبغي أن يكون دعم ذلك هدفا للجمعية العامة ولللمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن أفضل نظام للاستجابة في العالم لا جدوى منه إذا كانت المجتمعات المحلية المتأثرة لا يمكن الوصول إليها. والأمر الأساسي لإنقاذ الأرواح في أي حالة طارئة هو الوصول السريع والآمن وبدون معوقات من جانب الموظفين الإنسانيين والسلع والخدمات إلى الأشخاص الذين يحتاجون المساعدة. وبدون إمكانية الوصول، لا يمكن إنقاذ الأرواح. وهذه ببساطة حقيقة لا يمكن دحضها. وسلامة الموظفين في الاستجابة لحالات الطوارئ أمر أساسي. وقد فقدت أرواح كثيرة جدا بدون موجب للعاملين الإنسانيين أثناء أداء الواجب في كل عام. ونحن نكرم ذكرى كل هؤلاء الذين ماتوا بينما كانوا يحاولون حماية حياة الآخرين. إننا نحث على اتخاذ المزيد من التدابير العملية، مثل تشجيع الدول المستقبلية على التعاون الوثيق مع المنظمات التي تقدم المعونات الإنسانية لتيسير الوصول وحماية الموظفين الإنسانيين.

وهناك مسألة إنسانية أساسية أخرى تتطلب الاهتمام العاجل، وهي حماية المدنيين. وتدعو أستراليا جميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما في الصراعات المسلحة، إلى منع أعمال العنف المرتكبة ضد السكان المدنيين، والرد عليها بشكل فعال إذا وقعت ومتى ما وقعت. وتشعر أستراليا بقلق شديد لأن العنف القائم على النوع، ولا سيما العنف الجنسي، ما زال يحدث على مستويات تنذر بالخطر في حالات الطوارئ. ويجب منع ووقف هذا العنف أينما يحدث أو يُحتمل حدوثه. ولا بد من اعتقال مرتكبي

مساعدات مالية على النحو التالي: مائتان وخمسون ألف دولار لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمواجهة آثار الفيضانات التي تعرضت لها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ خمسمائة ألف دولار لمساعدة متضرري إعصار "يمين" الذي اجتاح إقليمي السند وبلوشستان في جمهورية باكستان الإسلامية في تموز/يوليه ٢٠٠٧؛ مليوناً دولار لمساعدة الصومال تجاه الفيضانات التي اجتاحتها في تموز/يوليه ٢٠٠٧؛ خمسمائة مليون دولار لإغاثة متضرري إعصار "كاترينا" في الولايات المتحدة؛ مائة مليون دولار للدول المتضررة من زلزال جنوب آسيا؛ مائة مليون دولار للدول المتضررة من كارثة تسونامي؛ ثلاثمائة ألف دولار لبعض دول البحر الكاريبي لمواجهة آثار إعصار "ويلما" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

إن المساعدات التي تقدمها دولة الكويت لهي مساعدات صافية وكاملة لا تنتقص منها تكاليف النقل والمصاريف الإدارية، وأذكر بهذا الصدد أن بلادي قد ساهمت أيضاً في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ بمبلغ مائتي ألف دولار، ذلك الصندوق الذي سارع في تقديم التمويل الفوري لدعم النداءات العاجلة المتعلقة بحالات الطوارئ منذ تأسيسه. وفي الوقت الذي نشيد فيه بأدائه، فإننا ندعو الدول الأعضاء في منظمنا الدولية إلى تعزيز مساهماتها في الصندوق لتحقيق الهدف المرجو منه والوصول إلى المبلغ المعلن عنه وهو خمسمائة مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٨.

إن تنفيذ الالتزامات التي يتعهد بها المجتمع الدولي تجاه إنقاذ الشعب الفلسطيني من معاناته واجب يقع على عاتقنا جميعاً. وفي هذا السياق، أود الإشادة بعمليات التدخل السريعة التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والآليات الدولية المؤقتة التي أنفقت مجتمعة ما يصل إلى ثمانمائة مليون دولار في دعم الأغذية والميزانية والدعم

السيد العجران (الكويت): نناقش اليوم بندا هاما مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة، وهو "تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومساعدة غوثية في حالات الكوارث. بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة". وقد قامت الأمم المتحدة خلال العام الماضي بدور بارز عبر وكالاتها وبرامجها ومكاتبها المختلفة المتخصصة في تيسير نقل وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة. ونشارك الأمين العام ما جاء في تقريره الوارد في الوثيقة (A/62/87) من قلق بالغ إزاء زيادة عدد الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية ومستوى شدتها عن الأعوام الماضية، حيث تسببت بأضرار مباشرة على ١٤٣ مليون شخص، وأضرار اقتصادية تجاوزت ٣٤ بليون دولار.

ونقدم تعازينا لحكومة وشعب بنغلاديش فيما يتعلق بالإعصار الذي تعرضت له مؤخرا وأودى بحياة الآلاف وشرد الملايين من أبناء الشعب البنغالي.

إن دولة الكويت تقدر جهود كافة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية للتضحيات التي يقدمونها، وتعبير عن قلقها من استهدافهم وتوجيه التهديدات المتعمدة ضدهم في مناطق الكوارث الطبيعية والصراع. وتدعو الحكومات المضيفة لهم إلى بذل كل الجهود اللازمة لضمان أمن هؤلاء الموظفين الدوليين، وتثني على اقتراح الأمين العام لوضع خطط احترازية وتبادل المعلومات وتقدير المخاطر، حيث أن ذلك من شأنه أن يضمن سلامة موظفي الأمم المتحدة في الميدان.

إن دولة الكويت في طليعة الدول التي تقدم المساعدات لإغاثة منكوبي الكوارث الطبيعية، حيث يتم تقديم تلك المساعدات بشكل ثنائي ومباشر مع الدول أو المناطق المنكوبة لإيماها بضرورة سرعة التجاوب. وقد قدمت دولة الكويت خلال السنوات الثلاث الماضية

الهامة للجمعية العامة. وأود باسم حكومة أيسلندا أن أتقدم بخالص تعازينا إلى البلدان التي عانت من حالات الطوارئ الإنسانية. وفي هذه اللحظة بالذات، قلوبنا مع شعب بنغلاديش. وأود أن أعرب عن تعاطفنا الشديد وتضامننا مع أسر الضحايا وجميع المتضررين.

لقد تعلم المجتمع الدولي دروسا هامة في أعقاب أمواج التسونامي المدمرة التي ضربت المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤. ولكننا تعلمنا أيضا أن هناك حاجة ماسة إلى إصلاح الاستجابة الإنسانية. وتعلمنا أن توفر الأموال وتقييم الآثار والاحتياجات والتنسيق الفعال للإجراءات التي يتخذها الكثير من الأطراف الهامة في مجال المساعدة الإنسانية عناصر حاسمة لتحقيق أفضل النتائج.

ونرحب بالتحسينات التي طرأت على الاستجابة الإنسانية، التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور قيادي. ونؤكد كذلك على الحاجة إلى مواصلة السير على هذا الدرب.

ونشكر الأمين العام ووحدة التفتيش المشتركة على توصيات الإصلاح، التي تشكل أساسا جيدا لعملنا. وأود أن أشدد على أن مراعاة تعميم المنظور الجنساني ينبغي أن تعتبر قاسما مشتركا منذ المراحل الأولى لعملية الإصلاح.

وتقوم الحكومات بدور هام في ضمان توفير الأموال. وكلنا يعرف أن التأخيرات الطويلة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى الذين هم بحاجة إليها يمكن أن تترتب عليه آثار كارثية. ولهذا السبب، يعتبر التمويل الذي يمكن التنبؤ به والسريع والكافي غداة الكوارث الإنسانية عنصرا جوهريا.

وكان إنشاء الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ عملا ناجحا جدا. فهو يمكن أن يوفر مصدرا للتمويل يعتمد عليه ويمكن أن يساعد الوكالات

النقدي في حالات الطوارئ، وأشار إلى استمرار بلادي في تقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني، سواء بشكل مباشر إلى السلطة أو عبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا).

غير أن التعاون المشترك بين أعضاء المجتمع الدولي لا يمكن أن يحل وحده مشاكل الشعب الفلسطيني، والمساعدات المقدمة ليست آخر ما يتطلع إليه، ما دامت إسرائيل مستمرة في ممارساتها غير الإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني وتقويضها كافة الجهود المبذولة في هذا المجال، ومواصلتها الامتناع عن دفع إيرادات الضرائب التي تجمعها باسم السلطة الفلسطينية، باستثناء عملية تحويل واحدة تمت عام ٢٠٠٧، وتلك الممارسات زادت من سوء الأوضاع المعيشية للفلسطينيين.

ونؤكد على أهمية التعاون مع اقتراح الأمين العام لوضع خطط للتأهب للكوارث على جميع المستويات وتحديث القائم منها وتعزيز التدريبات المنتظمة للتأهب للكوارث وفقا للأولوية الخامسة من إطار عمل هيوغو لعام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز دورها وجعل الإنذار المبكر من الأولويات ضمن المخططات الوطنية والدولية والإقليمية لإدارة الكوارث.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن دولة الكويت ستواصل العطاء على المستوى الثنائي أو عبر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لمواجهة الكوارث وإعادة البناء من خلال الجهود التي تقدمها بعض المؤسسات الكويتية الإنمائية، مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، والجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية الكويتية، متطلعين إلى عالم يعيش فيه الجميع في أمن واستقرار ورفاهية.

السيد هانسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أشكر الأمين العام على التقارير المقدمة لهذه الدورة

عملنا. فما هي الأسباب الكامنة وراء هذا الجهد؟ إنني، بصفتي نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤول هذا العام في جنيف عن الجزء الخاص بالشؤون الإنسانية، أعتبر نفسي محظوظا لإتاحة الفرصة لي للعمل عن كثب مع خبراء أكفاء في هذه المسألة، من ممثلي الدول الأعضاء وكذلك من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني. ولقد أثار إعجابي أن أعرف كيف أنهم يركزون أكثر على الإجابة عن السؤال "لماذا" من تركيزهم على الإجابة عن السؤال "كيف" - على سبيل المثال، أي صيغة من النص يستعملون. فهم يدركون أننا هنا لمساعدة الناس المحتاجين وأنا هنا لإنقاذ الأرواح ولمساعدة الناس على البقاء على قيد الحياة في حالات الكوارث، ولا ينبغي أن تصبح الوسيلة هي الغاية. وإذا استمرينا جميعنا في القيام بعملنا بهذه الروح الإيجابية، فسوف نحدث أثرا.

السيد باوم (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمانة العامة على إعداد الوثائق لمناقشاتنا.

ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد تأييده للتقسيم الواضح للعمل بين مناقشات الجمعية العامة ومناقشات الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن الحفاظ على نطاق العمل الإنساني شرط أساسي للمساعدة الإنسانية. لكننا نشاهد اليوم انحسارا في ذلك المجال. فالموظفون المحليون والدوليون المحايدون وغير المنحازين الذين يعملون مع المنظمات الإنسانية قد تكبدوا خسائر كبيرة في الأرواح هذا العام. وبالمثل، ما زال الوصول بصورة سريعة وشاملة وبدون عراقيل إلى الناس المتضررين من كارثة أو صراع غير كاف وليس مرضيا في الكثير من الجوانب.

العاملة في الميدان على معالجة المشاكل بسرعة. ومن المرجح أن تزداد الحاجة إلى الأموال، وعلى الحكومات أن تكثف جهودها. وتطلع إلى مؤتمر إعلان التبرعات المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر.

وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور هام في العمل الإنساني والإنمائي. ولذا، قررت حكومة أيسلندا مضاعفة تبرعاتها في عام ٢٠٠٨ المخصصة للعمليات الإنسانية والغوئية من خلال المنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر الأيسلندي. والقطاع الخاص أيضا طرف هام في بناء النمو الاقتصادي. ونخطط لاستكشاف المزيد من طرق العمل الإبداعية مع القطاع الخاص في البلدان النامية. وتسعى الحكومة إلى الاستفادة من طاقات وفعالية المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وتعزيز العمل الريادي الذي تقوم به وزيادة الوعي الجماهيري بخصوص الحالة في الأجزاء الفقيرة من العالم.

وأود أن أتناول بإيجاز مسألة مساعدة الشعب الفلسطيني. إنني أشكر الأمين العام على تقريره (A/62/82) المتعلق بهذه المسألة، الذي يقدم استعراضا جيدا للحالة ويشدد على ضرورة مواصلة المساعدة وزيادتها فعلا. ويسلط التقرير الضوء على دور المرأة. وكما يقال كثيرا، كلنا يعرف أن هناك صلات قوية بين تمكين المرأة وتقليل الفقر بصورة عامة. وفي حالات الأزمات الإنسانية، لا تكون النساء والأطفال الضحايا الرئيسيين فحسب؛ بل إن النساء والفتيات كذلك معرضات بصورة خاصة لمختلف الأشكال من سوء المعاملة. ولذلك نرحب بمضاعفة التشديد الوارد في التقرير على حماية النساء والأطفال والجماعات المستضعفة الأخرى في الأزمات.

وفي مناقشاتنا التي نجريها في إطار هذه المؤسسة ينبغي لنا أن نتوخى الحذر بالأحرى عن الهدف المنشود من

المتحدة موضوع يسبق هذا الإصلاح، وسيبقى محور اهتمامنا في المستقبل.

إن النظام الإنساني الدولي يتكون من عدة عناصر مستقلة ومكملة لوكالات الأمم المتحدة - مثل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وأعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وفي هذا الشأن، يسرنا أن منظمي المؤتمر الثالث عشر للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي سيعقد في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قد اختاروا "معا من أجل الإنسانية" فكرة رئيسية لذلك الاجتماع الهام.

ورغم أن إصلاحات نظام العمل الإنساني التابع للأمم المتحدة التي بدأت قبل سنتين توفر التوجيه الواضح لتحسين الجوانب التنفيذية للتنسيق في المجال الإنساني، هناك وضوح أقل بكثير فيما يتعلق بالتطور المعياري للسياسات والمبادئ الإنسانية منذ اعتماد القرار ٤٦/١٨٢. وربما يساعدنا إجراء تقييم تحليلي للإطار المعياري للتنسيق في المجال الإنساني على تحديد مجالات الأولوية للتركيز عليها، بما في ذلك ما يتعلق بالقرارات التي سوف تتخذها الجمعية العامة في المستقبل. إن تحديد هذه الأولوية سيمكننا من تحسين أهمية وأثر القرارات التي تعالج المسائل الإنسانية.

في عالم من مظاهر الضعف والمخاطر المتغيرة باستمرار، يستحق تعزيز قدرات التأهب الوطنية استعدادا للكوارث اهتماما خاصا. ووفاء بالالتزامات المحددة في إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥، ينبغي لجميع المشاركين في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث - بما في ذلك الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - أن يعملوا على وجه السرعة معا،

إن تهيئة البيئة المناسبة لتقديم المساعدات الإنسانية ليست أمرا مسلما به، بل ينبغي التفاوض عليها وتأمينها من خلال الجهود المشتركة من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما في الحالات الطارئة المعقدة. فالقانون الدولي - بل جميع اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية - وكذلك الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، تتضمن قواعد أساسية تنظم ساحة العمل في المجال الإنساني. لكن مع الأسف، يتم تجاهل هذه الالتزامات في أكثر الأحيان.

وتشجع سويسرا منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على دعم الجهود المبذولة للمحافظة على متسع للعمل في المجال الإنساني وذلك بالعمل بنشاط على تيسير وصول المنظمات العاملة إلى المناطق المتضررة. ونحث بقوة جميع الدول والأطراف في الصراعات المسلحة على الوفاء بتعهداتها، والسماح بالمرور بسهولة وبدون عوائق لشحنات الإغاثة والمعدات والموظفين وحماية السكان المدنيين وضمان سلامة الموظفين في المجال الإنساني. ونشدد كذلك على الطبيعة الفريدة للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تستمر في الحفاظ على طابعها المستقل والحيادي وغير المنحاز.

لقد أسفر إصلاح نظام العمل الإنساني التابع للأمم المتحدة، الذي بدأ قبل سنتين، عن بعض النتائج الإيجابية. ومع ذلك، ينبغي مضاعفة الجهود المبذولة لتعزيز القدرة والفعالية المستدامة لمنظومة الأمم المتحدة في الميدان في جميع الحالات الطارئة وفي إطار أي هيكل إداري - سواء كان من خلال المنسق المقيم أو المنسق في حالات الطوارئ، أو في حالة البعثات المتكاملة، أو في حالة الممثل الخاص للأمين العام. ونود كذلك أن توضع هذه العملية في إطار أوسع. إن تعزيز تنسيق المعونة الطارئة التي تقدمها الأمم

الدولية الأخرى - بما فيها المؤسسات المالية الدولية - والمنظمات الإقليمية، والحكومات المحلية، والمجتمعات المحلية، والخبراء، والعسكريين، والمنظمات غير الحكومية، ودوائر الأعمال والتجارة ووسائل الإعلام، بين جهات فاعلة أخرى في المجتمع المدني. كما يجب علينا تحسين قدرات هذه الأطراف جميعاً.

إننا نتفق مع تشخيص التقرير للحالة الراهنة في العالم. حقا، إن الآثار التدميرية المتعاضمة للكوارث تعود إلى زيادة حقيقية في عدد الأحداث الطبيعية، وإلى تزايد تعرض السكان لتلك الآثار وضعفهم أمامها. وتغير المناخ، والزحف الحضري بشكل سريع وغير مخطط له، والكثافة السكانية الزائدة تسهم، في جملة أمور، في هذا التوجه. وفي هذا الصدد، إذا أريد لنا أن نكسر الحلقة المفرغة الجديدة من الخسائر البشرية والمادية المطردة، والتدهور البيئي والاجتماعي وتعاضم مواطن الضعف، فإننا نعتقد أنه من الأساسي، كما أشار التقرير، أن يعمل المجتمع الدولي على اعتماد نهج لإدارة الكوارث، يعالج الترابط العضوي بين المخاطر ومواطن الضعف.

وفي الجزء ثالثا من التقرير، والمتعلق بتعزيز فعالية المساعدة الإنسانية وفقا للاحتياجات، أُشير في الفرع دال، حول توسيع الشراكات الإنسانية، إلى أن الشركات الخاصة ما فتئت تبرز بوصفها شريكا هاما في أعمال الإغاثة. ويمكن لبلدنا، بيرو، أن يشهد على ذلك. فنتيجة للزلزال الذي وقع في ١٥ آب/أغسطس من هذه السنة، شهدنا التعبئة الواسعة والسخية من السكان جميعا، ولكن من الشركات الخاصة بشكل خاص، حيث قدمت المواد، والأغذية والمساعدة في اللحظات الأولى من حالة الطوارئ. وفي ذلك الصدد، نتفق مع التقرير الذي يذكر أن القطاع الخاص إذ شريكا هاما بشكل متزايد، يجب بذل الجهود لتكييف الأجواء التنظيمية

ليسهموا في تحقيق الهدف المتمثل في الحد من الخسائر البعيدة المدى الناجمة عن الكوارث.

السيد فوتو برنليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام، بشكل خاص، على التقرير المقدم في الوثيقة A/62/87، الذي سيكون مفيدا جدا في مناقشاتنا.

وأود في البداية أن أوضح أن بيرو تدعم بقوة جهود الأمم المتحدة لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث. وينبغي لتلك الجهود أن تقوم، في جملة أمور، على الركائز التالية: مراعاة مبادئ الإنسانية، والحياد والتزاهة في تقديم المساعدة الإنسانية؛ والامتثال للقانون الدولي في عمل العاملين الإنسانيين وموظفي الأمم المتحدة، والعاملين المرتبطين بذلك؛ وتوفير الحماية لهم، حين يؤدي أي تصرف أو عدم تصرف، إلى عرقلة أو منع أداء مهامهم الإنسانية.

كما أود في ذلك الصدد أن أبرز عددا من المبادئ التوجيهية الاستراتيجية التي يعتبرها وفد بلدي أساسية. أولا، علينا أن نعتمد نهجا شاملا ومنتظما. ثانيا، يجب أن نعزز ثقافة للإنذار المبكر غير المقيد وفي الوقت المناسب. ثالثا، يجب أن نحسن قدرات الاستجابة السريعة، إدراكا للميزات الرئيسية للجهات الفاعلة المحلية، التي هي الأقرب إلى الكوارث. رابعا، إننا نحتاج إلى تدابير وقائية، بما فيها أنشطة التوعية العامة، فضلا عن الاستعداد، وجهود التخفيف والتعافي وبرامجها الهادفة، في جملة أمور، إلى إعادة التأهيل، وإعادة الإعمار، واستعادة السلطة وسيادة القانون، وإيجاد وسائل مستدامة لكسب العيش وتهيئة الظروف التي تعزز التنمية. خامسا، علينا أن نعزز التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، ومشاركة الخبراء ونقل التكنولوجيا والمعرفة العملية. سادسا، يجب أن نحدد أدوار الدول المعنية، والمنظمة وأجهزتها ذات الصلة، والمنظمات

إن جميع البلدان معرّضة للكوارث. وبإمكان الدول، بل لا بد لها حقاً، أن تتعاون لإيجاد حلول جماعية وتعاونية للتحديات التي تشكلها الكوارث. لذا، فإنه مما يثلج الصدر أن الدول الأعضاء تنادت في السنوات الأخيرة للنهوض بنظام للمساعدة الإنسانية أكثر استجابة، وفورية وإنصافاً، يقوم على أساس الاحتياجات.

وترحب الهند بالصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، كأداة تعاونية غير سياسية، تقدم الدعم للبلدان النامية في وقت الحاجة. وقد أثبتت الهند دعمها للصندوق بالتعهد بالتبرع بمليوني دولار عند تدشينه في نيويورك، في العام الماضي. وقد تم فعلاً صرف هذا المبلغ. وكان تبرعنا دليل تضامن مع الجهود الدولية الرامية إلى تلبية احتياجات البلدان النامية للمساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ. وهو يعبر عن اقتناعنا بأن من شأن الأمم المتحدة، بفضل هذا التدبير الإصلاحي، أن تتمكن بصورة أفضل من مساعدة البلدان النامية بعد كارثة ما، بتوفير موارد في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التكهن بها، وبتخصيصها بإنصاف في حالات الطوارئ. وسيظل الصندوق يجتذب دعم الدول الأعضاء والجهات المانحة بفضل أدائه ونهجه التزيه في الاستجابة لطلبات المساعدة. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن يحافظ الصندوق على درجة رفيعة من الأداء والمصداقية.

يبين تقرير الأمين العام عن الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ (A/62/72) أن الصندوق قام بعمل مبكر واستجابة عاجلة للحد من الخسائر في الأرواح، وقد أحرز تقدماً في سبيل تحقيق أهدافه. ويورد التقرير تفاصيل نفقات الصندوق. وسيكون من المفيد أيضاً أن نعرف، في شكل جداول، تفاصيل جميع طلبات التمويل الواردة، ونسبة التمويل المقدمة في كل حالة والمعايير المستند إليها لاعتماد المخصصات. ونحن نتطلع إلى هذه المعلومات

في الأمم المتحدة لتسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وأخيراً، نود أن نعرب عن اتفاقنا مع كل نقطة من النقاط الواردة في استنتاجات تقرير الأمين العام، لا سيما في ما يتعلق بالحاجة إلى تنظيم الاستجابات الإقليمية للكوارث. وبناء على ذلك، نود أن نبرز مشروع الدعم لمنع الكوارث في بلدان جماعة دول الأنديز، وهو خلاصة اتفاق مالي وقّع عليه الاتحاد الأوروبي والأمانة العامة لتلك الجماعة في عام ٢٠٠٣. والهدف الإجمالي منه هو المساهمة في الحد من تعرض الأشخاص وممتلكاتهم لأخطار ومخاطر الكوارث الطبيعية، وتعزيز التنمية المستدامة في بلدان جماعة الأنديز. وهذا مشمول في السياسات الإقليمية لمنع الكوارث وإدارتها، كما تعكسه استراتيجية الأنديز لمنع الكوارث وإدارتها، والخطة الاستراتيجية المقابلة للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠.

وختاماً، أود أن أعرب مجدداً عن امتنان حكومة بيرو للمنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليما، ومن خلاله لجميع الوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، على المساعدة الفائقة التي قدمت بوسائل عديدة، حين ضرب الزلزال الجزء الجنوبي من بلدي في ١٥ آب/ أغسطس.

السيدة ثاكور (الهند) (تكلمت بالانكليزية): إنني

قادمة من أرض غوتام بوذا، وسوامي فيفيكانند والمهاثما غاندي، الذين نادوا جميعاً بوحداية البشرية كلها، الأمر الذي يعتبر الأساس الأخلاقي للأمم المتحدة ومساعدتها الإنسانية. لذا، فإنه يسرني أن أشارك في هذه المناقشة اليوم.

إننا نشكر الأمين العام على التقارير التي أعدت لهذه المناقشات بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وننوه بالطابع الواقعي للتقارير، التي تحدد بعض مجالات التحسين. ونطلب إلى الأمين العام تعزيز المضمون التحليلي للتقارير المقبلة.

والحد من خطر الكوارث ينبغي أن يُرسى على أساس عمل استباقي وحسب الأولوية، فإنه يمكن لاستثمارات صغيرة في تحسين سلامة المساكن، على سبيل المثال، أن تحد من خطر الأضرار والممتلكات الناشئ من الزلازل. ويمكن إنقاذ أرواح نفيسة وممتلكات ذات قيمة بفضل استخدام تكنولوجيات الإسكان المناسبة في المناطق المعرضة للزلازل. والهند تعكف على استحداث تكنولوجيات معقولة التكاليف من هذا القبيل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب للحاجة إلى تبادل المعلومات بشأن أنواع التكنولوجيات هذه، التي من شأنها المساعدة في اتقاء الكوارث. وسيكون هذا النهج طريقة مفيدة لمواجهة تحدي التخفيف من المخاطر.

وهناك تدخل آخر، يتصل بتأمين منخفض الكلفة ضد الخطر. إن دخول التأمين إلى أكثرية البلدان النامية لا يزال محدودا جدا. ولا بد من اتباع نهج استباقي في تأمين المناطق المعرضة للخطر باتباع نهج يمكن أن يوزع التكاليف ويضمن الاستدامة المالية لآليات التأمين ضد الخطر.

وهناك أيضا حاجة أكبر بكثير إلى التركيز على الإنعاش والتنمية بعد الكوارث. فإن مجهودا مكثفا للإنعاش يبني على المكتسب سابقا ويولي الاهتمام الواجب للوقاية من الكوارث يبني قدرة على الصمود يستفاد منها في مواجهة كوارث المستقبل. وتساهم الهند في جهود مجموعة الـ ٧٧ لإبراز هذه المسألة بتنسيق مشروع قرار سنوي بشأن التعاون الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية في مجال الكوارث الطبيعية، من الإغاثة، إلى التنمية. ونرجو إيلاء مزيد من الاهتمام للإنعاش ما بعد الكوارث الذي يستهلك قدرات معظم البلدان النامية في الفترة التالية للإغاثة.

ونخطط علما بتقييم التقرير، المتعلق بتحسين إيصال مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية، بأمور، منها تحسين

المفصلة والتحليلية في الاستعراض المستقل المقبل، الذي سينظر في عمل الصندوق في السنتين الأوليين من وجوده.

من المهم، في معالجة الكوارث، أن يكون لدينا استراتيجيات وطنية متنسقة وقدرات وطنية لاتقاء الكارثة وإدارتها في آن معا. يجب أن يكون تطوير القدرات الوطنية اللازمة نقطة الانطلاق لاستراتيجية إدارة الكارثة. ولدى الهند نهج استشاري لإدارة الكوارث والتخفيف من وطأها، وقد أنشأنا هيئة وطنية لإدارة الكوارث، يرأسها رئيس الوزراء، ومسؤولون على مستوى الدولة لإدارة الكوارث، تقدمت هذه الهيئة بنهج جديد لإدارة الكوارث، يقوم أساسا على الابتعاد عن نهج قائم على مركزية الإغاثة، بعد وقوع الحدث، ليحل محلها نهج كلي متكامل وقائي. وسيكون التركيز على اتقاء الكارثة والاستعداد لها والتخفيف من وطأها. وتحسين التنسيق ما بين مختلف وكالات الحكومة هو خطوة أولى في هذا النهج الجديد، والخطوة التالية الهامة هي مزيد من الوعي بالوقاية في نطاق المجتمع المدني والتخفيف من الكوارث والاستعداد لها، علما بأن نقص المعلومات والاستجابات غير المنسقة يعيق جهود الإغاثة.

ومع أن ليس هناك من بديل للجهود الوطنية الفعالة، فقد تكون الاستجابة الوطنية وحدها أحيانا غير كافية. والحاجة تدعو إلى مزيد من التعاون الثنائي والإقليمي والدولي للتصدي للكوارث والاستفادة من قدراتنا بصورة فعالة. وينبغي أن يكون مزيد من التعاون في مجال الإغاثة والتأهيل وفي الاستعداد للكوارث وإقامة نظم الإنذار المبكر وصيانتها جزءا من الجهود العام المبذول للتصدي للكوارث. وعن طريق الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، أنشأنا آلية أجدد بالنقطة لإنقاذ الأرواح بعد كارثة ما وتلبية احتياجات الطوارئ المنقوصة التمويل. غير أن المطلوب بذل جهود أكبر لاتقاء الكوارث وتخفيف المخاطر والإنذار المبكر بما يخفف عدد الأرواح التي تُزهق نتيجة الكوارث.

السيد سافوستيانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يولي الاتحاد الروسي أهمية بالغة لتطوير الخطاب الإنساني في الأمم المتحدة. وندعو إلى زيادة تقويته وتعزيزه والحفاظ على الطابع غير السياسي لهذا الجهد. إننا ندعم الجهود الرامية إلى إيجاد أفضل تقاسم للعمل، وإلى إقامة علاقات عمل فعالة بين هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية ذات الصلة بهذه العملية.

ونعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن تركز على تحديد بارامترات التنسيق الاستراتيجية للأنشطة الإنسانية، للأمم المتحدة، وأن يركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تطوير الجوانب العملية لقرارات الجمعية العامة، وتركز الأمانة العامة على تنفيذ ما تطلبه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لمنسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ أن يلي فوراً طلبات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يوجه عناية خاصة لتزويد هاتين الهيئتين بمعلومات موضوعية عن الحالة الإنسانية في أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، نلاحظ أن الأمين العام في تقريره بشأن تعزيز المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/62/87)، محق في تأكيده على أهمية تكثيف التعاون الدولي في مجال الاستعداد الوطني للكوارث الطبيعية، بغية تحسين قدرات الاستجابة والإنعاش في سياق تحقيق الأهداف المتفق عليها في إطار عمل هيوغو في مجال الكوارث والحد من الأخطار.

ويوجد اليوم طلب متزايد على الاستعداد للكوارث وآليات الإنذار المبكر. ولذلك، فإننا نؤيد التدابير الرامية لتعزيز التخطيط للطوارئ والاستعداد للكوارث. ونعتقد أن من الضروري تعزيز النظم الوطنية للإنذار المبكر، وتقدير الأضرار والحد منها، ولتطوير التعاون الدولي لبناء القدرات

أنشطة الأمم المتحدة للتنسيق على المستوى الميداني. والتقرير يسلط الضوء على نهج قيادة المجموعات باعتباره جهداً في هذا الاتجاه. ونرى أن ثمة حاجة إلى تقييم هذا النهج لتقدير أثره على تحسين تقديم المساعدات الإنسانية، ولا سيما حسن توقيتها، وما يترتب عليها من إنفاق إضافي، واستطلاع رأي البلدان المستفيدة، التي تُفقد فيها هذا النهج حتى الآن. ويجدر تنفيذ هذا النهج على الصعيد القطري، بموافقة الحكومة الوطنية في الدولة المنكوبة وقيادتها.

وتؤمن الهند بأنه يجب تقديم المساعدات الإنسانية وفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد والتزاهة، كما وردت في المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية، التي يتضمنها المرفق للقرار ١٨٢/٤٦. ونذكر بأن المبادئ التوجيهية تقتضي الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدة الوطنية، وأن تقدم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المنكوب، ومن حيث المبدأ على أساس نداء يوجهه البلد المتضرر.

ويجب على جميع موظفي المساعدات الإنسانية، بما في ذلك العاملون تحت إشراف الأمم المتحدة، التقيد بالقوانين الوطنية للبلدان التي أوفدوا إليها ويجب أن يراعوا ما للدولة المضيفة من عادات وتقاليد، وأن يعملوا بطريقة شفافة وأن يضطلعوا بأنشطتهم المتصلة بالمساعدة، بالتشاور الوثيق والتنسيق مع حكومة البلد المنكوب. وهذا أمر أساسي لمصداقية المساعدات الإنسانية الدولية.

ووفقاً لثقافة الهند وفلسفتها، فإننا نحترم جميع الأمم والأديان. ونؤمن بأن العالم أسرة واحدة. وبالتالي، قبل أن أختتم بياني، أسمحوا لي أن أعرب للجميع - كل أعضاء أسرتي الجالسين هنا - عن أطيب التمنيات بمناسبة موسم الأعياد المقبل، مني ومن بلدي، الهند.

إننا نتطلع إلى تقييم الأمانة العامة لتنفيذ ما يسمى بالنهج العنقودي في البلدان المشمولة بالمشروع التجريبي، مع التأكيد على التفاعل بين أسرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإنسانية في الميدان.

وقد ثبت أن إنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ كان أحد أهم نتائج جهودنا المشتركة لتحسين آلية الاستجابة الإنسانية. وتسعدنا أنشطة الصندوق التي اضطلع بها خلال الـ ١٨ شهرا الأولى منذ إنشائه بشكله المحسّن. ونتوقع أن يصدر في العام المقبل التقرير عن الاستعراض المستقل لأنشطة الصندوق. وينبغي لذلك الاستعراض أن يوجه اهتماما خاصا لمعايير تخصيص أموال الصندوق. وأود التشديد أيضا على أنه سيكون مجديا أن يعكس ذلك الاستعراض مبادئ التفاعل بين الصندوق والآليات المالية الأخرى في الأمم المتحدة، وخاصة صندوق بناء السلام، الذي توجه الأموال من خلاله إلى البلدان المتلقية. ونرى أن من الضروري تجنب الازدواجية في الجهود والمحافظة على الشفافية في معايير تخصيص الأموال.

ولا يمكن المغالاة بأهمية التوافق الذي يعكسه القرار الأساسي ١٨٢/٤٦. فالمبادئ التوجيهية المكرسة في هذا القرار بشأن المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة أساسي لأية أنشطة في هذا الميدان، وذلك من أجل المحافظة على مصداقيتها أمام جميع البلدان.

واليوم، عرض ممثل أوكرانيا مشروع القرار (A/62/L.12) بشأن تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة النتائج الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها لكي تبت الجمعية العامة فيه. وبعد انقضاء ٢٠ عاما على تلك المأساة، فإن هذه المشكلة ما زالت قائمة، حيث أن العواقب المترتبة عليها ما فتئت تؤثر بشكل خطير على صحة البشر وعلى البيئة، وتعيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية

الوطنية في هذه الميادين. وإننا ندعم الجهود الدولية لإنشاء نظام إنذار مبكر عالمي لأخطار الطبيعة بكل أشكالها.

وفي رأينا، أن أحد مجالات التعاون الواعدة يكمن في وضع تدابير للتكيف مع تغير المناخ. وندرس بعناية المقترحات المقدمة في هذا المجال، ونكرر التأكيد على استعدادنا للمشاركة النشطة في إعداد نُهج متفق عليها في هذا الميدان.

ويذلل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهودا كبيرة لتحسين الاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية، والكوارث التكنولوجية، وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. وبشكل عام، فإننا نشعر بالارتياح لعمل المكتب. ومع ذلك، ليس كل ما في هذا السياق واضح وشفاف. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية العاملة بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة وبشراكة معها، بما في ذلك في مجال الأمن، وترغم في الوقت نفسه أنها مستقلة، وليس واضحا من هي الجهة المسؤولة أمامها والتي تخضع لمسئولتها. إن الاستقلال لا يعني عدم المساءلة.

إننا نعتقد أن اتفاقات الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية يمكن، بل وينبغي، أن تنص على آلية لمساءلة المنظمات غير الحكومية أمام الأمم المتحدة. وهذا يتسق تماما مع مهمة تأمين الاتساق والتنسيق في عمل جميع المنظمات المشاركة في العمليات الإنسانية التي تؤدي الأمم المتحدة دورا رائدا فيها. وفي غياب المساءلة، من الصعب ضمان المسؤولية، مما قد يؤدي إلى وضع تصبح فيه الولاية الإنسانية المخولة من حكومة متلقية، وعلى أساسه تعمل منظمة غير حكومية ما في ذلك البد، غطاء رسميا لأنشطة لا تتسق مع تلك الولاية. فضلا عن ذلك، فإن أمرا كهذا من شأنه أن يقوض مفهوم العمل الإنساني القائم على استعداد القوي لمساعدة الضعيف.

تدميره في ثوان. ولذا ينبغي أن يعزز التزامنا المشترك القدرة على جميع المستويات للتخفيف من آثار الكوارث.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، زاد عدد الكوارث الطبيعية وحجمها، لا سيما في البلدان النامية خلال العقد الماضي، بصورة مفرجة. وبينما لا نستطيع السيطرة على القوة العاتية للكوارث الطبيعية، نستطيع التخفيف من آثارها والدمار الذي تسببه. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى نظام فعال للاستجابة في حالات الطوارئ قادر على التعامل مع الكوارث الواسعة النطاق وعلى تخفيف آثارها السلبية. وأود كذلك أن أستعري الانتباه إلى المسائل الإنسانية التي كانت في العادة تناقش خلال كل دورة للجمعية العامة.

إن أوجه الضعف بارزة في معظم البلدان النامية. وينطوي التفاعل بين الفقر والكوارث على احتمال وقوع معاناة وخسائر جسيمة. وعلى المدى البعيد، سيكون للكوارث أثر سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمستضعفين، لا سيما الفقراء. وتعيق الكوارث الطبيعية بصورة كبيرة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتوفر استراتيجية يوكوهاما لعام ١٩٩٤ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ وإطار هيوغو للعمل ٢٠٠٥-٢٠١٥ أطرا لعمليات الاستجابات السريعة والمنتظمة والمنسقة جيدا في حالات الكوارث وذلك ببناء قدرة الدول والمجتمعات على مقاومة الكوارث. وإذا تم تنفيذ هذه الأطر المتفق عليها دوليا تنفيذيا فعلا يمكن أن تقلل بصورة مستدامة من الخسائر في الأرواح والآثار الواقعة على الأصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات.

وترحب باكستان بإنشاء الصندوق المركزي الدائر للكوارث، وسنقبى ملتزمين بعمل الأمم المتحدة وبناء على ذلك سواصل الإسهام في الصندوق.

المستدامة في الأراضي المتضررة في بيلاروس وأوكرانيا وروسيا.

إن سياسة الحكومة الروسية بشأن تشيرنوبيل تركز على التقييم المستمر لأثر الإشعاع على البرامج الحالية لإعادة التأهيل الشاملة لتلك الأراضي، والتي خصصت لها روسيا خلال الأعوام الماضية أكثر من ١٠ بلايين دولار. وسيظهر اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء تضامنا المجتمع الدولي مع الأعمال التي تضطلع بها البلدان المتضررة واستعداده لمواصلة إيلاء الاهتمام الدولي اللازم إلى مشكلة تشيرنوبيل.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة أتايفنا (تركمستان).

وكما فعلنا دائما، فإننا نقر بدور الحفز والتنسيق الخاص الذي تؤديه الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، ولا سيما دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إننا ممتنون لقيادة البرنامج على المستوى العالمي من التعاون الذي تحقق في تنفيذ أهدافنا المشتركة بغية تحسين حياة السكان في المناطق المتضررة.

السيد آميل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة المشتركة الهامة بشأن تعزيز ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية وغوثية في حالات الكوارث. ونشكر الأمين العام على تقاريره المختلفة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

ونظرا للجوانب المتعددة الأبعاد، أود أن أركز على مسائل التأهب للكوارث والحد من أخطارها في إطار التحديات التي تشكلها الكوارث الطبيعية.

يقال إن الذين يتأهبون مسبقا، يعانون أقل في حالات الطوارئ. ويتناسب مستوى الضرر في حالات الطوارئ تناسبا عكسيا مع التدابير الوقائية التي يتم اتخاذها لمواجهة هذه الحالات الطارئة. فما يحتاج بناؤه إلى وقت، يتم

ومجلس النواب وممثلين عن القوات المسلحة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

ثانياً، وافقت لجنتنا لإدارة الكوارث، في آذار/مارس من هذا العام، على الإطار الوطني للحد من أخطار الكوارث. ونعمل على تنفيذ الأولويات التي تم تحديدها في هذا الإطار. ويتطلب ذلك موازنة هياكل التنسيق على المستوى الفدرالي والمقاطعات، والقدرات والموارد في نهج موحد لجميع النظم وجميع المخاطر، مع الإدارة المحلية للكوارث. وقد ضمت، لأول مرة، طائفة كاملة من أنشطة إدارة أخطار الكوارث تشمل منع الكوارث والتأهب والاستجابة لها. ومن شأن هذا النظام أن يشمل كل القطاعات إلى جانب جميع المستويات الإدارية للحكومة.

ومن خبرتنا في مرحلة ما بعد الزلزال، تعلمنا الدروس التالية :

أولاً، من الضروري دمج إدارة أخطار الكوارث في السياسات والممارسات الإنمائية على المستويين القطاعي والوطني وذلك لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة. ثانياً، من الأهمية بمكان تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات على جميع المستويات، خاصة على مستوى المجتمع المحلي الذي يمكن أن يسهم بصورة منتظمة في بناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية. وفي معظم الكوارث، توفر الموارد على مستوى المحافظات والمناطق والمستوى المحلي الخط الأول للاستجابة في حالات الطوارئ والدعم الإداري.

ثالثاً، تقوم المجتمعات المحلية بدور أول المستجيبين في أي إدارة للكوارث والحد من أخطار الكوارث. وتوفر النهج المجتمعية حلاً ممكنة لإدارة الأخطار وتخفيفها وضمان التنمية المستدامة. رابعاً، من الأهمية بمكان أن نبنى على المعرفة المحلية للسكان، وآليات المواجهة والممارسات الثقافية. ونحن

وأود كذلك أن أشاطر الآخرين خبرتنا الوطنية في الاستجابة للكوارث الطبيعية ذات الأبعاد الضخمة. فالزلزال الذي ضرب باكستان في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ دمر في بضع ثوان ما استغرق بناؤه عدداً من الأجيال. وكان ذلك بمثابة إنذار لنا. وشاهد العالم دقيقة بدقيقة الدمار الذي سببه الزلزال. وكانت الخسارة في الأرواح وفي الذين يعيلون أسرهم وفي الأرزاق والبنى التحتية لم يسبق لها مثيل. ووقفت الأمة الباكستانية بأسرها صفاً واحداً للمساعدة على التخفيف من معاناة الضحايا. وكان حجم الكارثة كبيراً إلى درجة أنه لولا الدعم الدولي لتعرضنا للمزيد من الألم والمعاناة. ونعرب عن تقديرنا للتضامن المستفيض والمساعدة التي قدمت لضحايا الزلزال. وقامت منظومة الأمم المتحدة بدور هام في تنسيق الموارد وتعبئتها.

وبالنيابة عن حكومة وشعب باكستان، أود أن أشكر كل واحد منكم على مساعدتنا في أعقاب الزلزال.

وأود أن أركز على بعض الجوانب التي عززت إيماننا بالتأهب للكوارث. لقد واجهنا حالة تعين علينا فيها أن نذهب إلى أبعد من نموذج الاستجابة التقليدي لإدارة الكوارث الطبيعية والإغاثة والإنعاش إلى نموذج أكثر شمولاً. وقد تضمن ذلك النموذج الشامل عمليات تحديد المخاطر والتخفيف منها، وتأهب المجتمع، وجهود الاستجابة المتكاملة والإنعاش التي كان ينبغي القيام بها عن قرب في سياق إدارة المخاطر لمعالجة المسائل المتعلقة بالضعف.

أولاً، لقد قمنا بسن القانون الوطني لإدارة الكوارث في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وأنشأنا فيما بعد اللجنة والسلطة الوطنيتين لإدارة الكوارث. ويرأس رئيس وزراء باكستان اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث وتشمل عضويتها كبار الممثلين من المحافظات وقادة المعارضة في مجلس الشيوخ

مساعدات مباشرة للشعب الفلسطيني، قد أعانت على تخفيف معاناة عشرات من الفلسطينيين والأسر الفلسطينية. وكانت بالنسبة لآخرين لا حصر لهم المصدر الوحيد لرزقهم وبقائهم على قيد الحياة خلال فترات لا نهاية لها من عدم الاستقرار والأزمات وعدم اليقين.

وبينما يعرب الشعب الفلسطيني وقيادته عن امتنانهم العميق للمعونة القيمة، نعتقد أنه يجب علينا أن نسأل أنفسنا الأسئلة التالية ونحن نجتمع لمناقشة هذه القضية اليوم. كم ساعدنا تلك المساعدة لتبلغ كامل إمكاناتها، وكم من الخراب تحمّل المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها للاستمرار في تقديم هذه المساعدة؟ وكم من المشاريع التي يمولها المجتمع الدولي والجهود التي يبذلها نحن مستعدون للسماح للسلطة القائمة بالاحتلال بنسفها وتدميرها وهي تواصل ممارساتها وسياساتها غير المشروعة وتستمر في تعميق الأزمة الإنسانية، وبالضرورة تجبر هذه المعونة على الخروج عن مسارها، من التنمية وبناء الدولة إلى إدارة الإغاثة والأزمات؟ وإلى أي مدى يكون المجتمع الدولي مستعدا لدفع الثمن عن الأعمال غير المشروعة التي تمارسها السلطة القائمة بالاحتلال وذلك بإعفائها من تبعات تلك الأعمال بدل أن يضع حدا لها؟

إن الأعداد لا تكذب، فأخر الأرقام بخصوص الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مذهلة ومأساوية. وفي الحقيقة، وثقت جميع التقارير الأخيرة العبء الثقيل الذي تتحمله الوكالات الدولية وهي تحاول تلبية الاحتياجات الناشئة باستمرار للسكان المدنيين الفلسطينيين والتخفيف من حدة الأزمة. وفي الوقت نفسه، توقفت جميع مشاريع البنى التحتية والمشاريع الصناعية والمشاريع التي توفر العمالة بسبب التدابير التعسفية وغير المشروعة التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال، التي حولت الشعب الفلسطيني من شعب يسعى إلى التطور نحو إقامة دولته في المستقبل إلى شعب غارق في

مقتنعون بأن تدابير الحد من الكوارث من القمة إلى القاعدة وحدها ليست كافية. خامسا، هناك حاجة إلى الدمج المنظم لنهج الحد من الكوارث في التخطيط للتأهب للطوارئ وتنفيذه وفي برامج الاستجابة والإنعاش في إعادة إعمار المناطق المتضررة.

وترحب باكستان بكل الجهود الرامية إلى تعزيز عمل الوكالات الإنسانية والأمم المتحدة للتصدي للتحديات التي تشكلها الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، نعتبر "الإعلان المتعلق بالمبادئ الأساسية للإجراءات الإنسانية في حالات الطوارئ" الوارد في الوثيقة A/60/627 المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، إسهاما هاما لدعم التقدم المحرز في تأهب العالم لمواجهة حالات الطوارئ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): قبل

أن أدلي ببياني المكتوب أود فقط أن أنقل بالنيابة عن الشعب الفلسطيني وقيادتنا أحر التعازي وأن أعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة بنغلاديش في المأساة التي حلت بهما. ونحن متأكدون من أن حكومة وشعب بنغلاديش سوف يمضيان قدما بخططهما وجدول أعمالهما.

إنني أقف أمامكم اليوم لأتكلم عن أكثر الأسس

أهمية لصمود شعبنا المتواصل وهو يمضي نحو الاستقلال والدولة في المستقبل - المساعدة الدولية. فطوال عقود من الزمن، ساعدت هذه المعونة الدولية على التخفيف من المعاناة والمشقات التي يتعرض لها شعب بأكملها، أكثر من نصفه يعيش في مخيمات منذ حوالي ٦٠ عاما والباقي يعيش منذ أكثر من ٤٠ عاما في ظل احتلال عسكري أجنبي قاهر. والمساعدة التي تم تقديمها خلال السنين في العديد من المجالات، سواء عن طريق الأمم المتحدة أو في صورة

متوسطه خلال ثلاثين عاما. ويشير كذلك تقرير الرصد الصادر عن البنك الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ أنه، في عام ٢٠٠٦ وحده، تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٨ في المائة، وأيضا بنسبة ٤,٢ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٧.

أما الصورة في غزة فهي بالطبع أكثر قتامة، حيث استطاع الحصار الإسرائيلي المدمر أن يضع المنطقة بأسرها على حافة الأهميار - اجتماعيا واقتصاديا وطبيا وفي جميع مجالات الحياة الأخرى. وهذا النوع الوحشي من العقاب الجماعي الذي تفرضه السلطة القائمة بالاحتلال على السكان المدنيين الفلسطينيين، والذي يرقى بلا شك إلى جريمة حرب، لم يتأثر ولم يهتز حتى الآن من تعبير المجتمع الدولي عن قلقه إزاء هذا العقاب ومطالبته بالكف عنه. وبدلا من ذلك، تواصل إسرائيل تشديد الخناق على غزة وسكانها وخنق الحياة والأمل والتطلعات إلى مستقبل كريم في ذلك الجزء من الأراضي الفلسطينية، وتستعمل الذرائع غير المشروعة للتغطية على جرائمها الشنيعة. وفي إشارة إلى عمليات الإغلاق الإسرائيلية وحصار غزة، قال السيد جون دوغارد، المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ إنه "خنق منظم ينتهك بصورة خطيرة قواعد قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني". وفي الواقع، تنتهك السلطة القائمة بالاحتلال بصورة خطيرة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب عدد آخر لا حصر له من الصكوك ذات الصلة وأحكام القانون الدولي.

ومنذ أشهر حتى الآن، قامت إسرائيل بإغلاق معابر غزة الستة، مما يحد ويقلل بصورة كبيرة من حجم ونوعية البضائع المسموح بدخولها إلى غزة وينهي في الوقت نفسه إمكانيات التصدير من غزة. والآثار الناتجة عن ذلك مدمرة.

فقر مدقع ويكافح لتوفير الطعام وليبقى بالكاد على قيد الحياة.

إن آخر تقرير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل يصف الحالة القائمة على النحو التالي:

"ولا يزال نظام الإغلاق الإسرائيلي يمثل سببا أساسيا من أسباب الفقر والأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو يقيد إمكانية حصول الفلسطينيين على الخدمات الصحية والتعليمية، والعمل، والوصول إلى الأسواق، والاستفادة من خدمات الشبكات الاجتماعية والدينية".
(A/62/75، الموجز)

لقد ألحقت عمليات الإغلاق وتقييد الحركة والحدار، من بين التدابير الإسرائيلية الأخرى غير المشروعة، أضرارا شديدة بالاقتصاد ودمرت موارد الرزق وجعلت آلاف الأسر تعيش في فقر مدقع. وفي هذا الصدد، ووفقا لمنظمة العمل الدولية، تعيش ٧ من بين ١٠ أسر فلسطينية، تشكل ٢,٤ مليون نسمة، في حالة من الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتناول تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية كذلك مدى الخراب الاقتصادي الذي ألحقته التدابير الإسرائيلية بالاقتصاد الفلسطيني، وخلص إلى أن الاقتصاد الفلسطيني قد انخفض إلى حجم أصغر مما كان عليه قبل عقد من الزمن وذلك بسبب القيود الإسرائيلية على حركة الأفراد الفلسطينيين والبضائع. وفي الوقت نفسه، وصل العجز التجاري أرقاما لم يسبق لها مثيل وهي ٧٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و ٣٠ في المائة أعلى من

”لم يتم عكس آثار عمليات الإغلاق هذه بزيادة المساعدات الإنسانية. وكان من المتوقع أن يؤدي اتخاذ مبادرات لتحسين الاقتصاد الفلسطيني إلى إحداث تأثير محدود في بيئة ساد فيها الكثير من القيود“.

ولذلك، ورغم الزيادة المسجلة في مستويات المعونة، واصلت المؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية إظهار تراجع كبير. وخلص تقرير الأونكتاد إلى أن الاقتصاد الفلسطيني قد خسّر ٨,٤ بليون دولار من الدخل المتوقع في خمس سنوات، وهو ضعف حجم الاقتصاد الفلسطيني اليوم. ومن شأن هذا أن يدق ناقوس الخطر لنا؛ لأن هذا الدخل المحتمل، مقرونا بالخسائر التي لحقت بسبب تدمير المشاريع والجهود الممولة دولياً وتخريبها، تظهر المصيدة الخطيرة التي عملت عليها وقعت فيها الجهود الإنمائية الفلسطينية والمعونة الدولية.

ولا تمثل الحالة المفزعة التي وصفتها لكم من فوري الصورة كاملة. فعلى مدى فترة تزيد عن العام الآن، لم تكتف إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بإحكام عقوبة الحصار بل تواصل احتجاز مئات الملايين من الدولارات من عائدات الضرائب الفلسطينية، زيادة في تفويض قدرة السلطة الفلسطينية على الأداء بشكل طبيعي وخدمة أبناء الشعب الفلسطيني. وبالرغم من تسديد إسرائيل بعض إيرادات الضرائب الفلسطينية المحتجزة، فهي لا تزال تحتجز قدرات كبيرة، مستخدمة إياه في حث كورقة للمساومة.

علاوة على ذلك، فقد حولت الجزاءات التي فرضها المجتمع الدولي لمعاقبة السلطة الفلسطينية، مضافاً إليها الاختلالات التي تعرضت لها المساعدات قبل ذلك، الحالة الاقتصادية السيئة إلى ما يشبه الكارثة. ذلك أن تعليق المعونة الدولية المباشرة للسلطة الفلسطينية في أوائل عام ٢٠٠٦، الذي نتج عنه تحديد المساعدات المقدمة للاحتياجات

وفي هذا الوقت الذي نتحدث فيه، يواجه قطاع التصدير الزراعي من غزة أكبر خطر يهدد بقاءه بسبب هذه السياسة. وفضلاً عن ذلك، تم تعليق دفع عشرات الملايين من الدولارات للمشاريع الممولة دولياً، بما في ذلك مشاريع الإنشاءات - هذه المشاريع التي تقدر قيمتها بـ ١٦٠ مليون دولار لتمويل الإنشاءات الضرورية التي تقوم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى. ومما يثير الصدمة، وبالإضافة إلى ذلك، أن ٩٠ في المائة من المصانع في غزة قد أغلقت أبوابها، مضيعة بذلك عشرات الآلاف من العمال إلى قائمة العاطلين عن العمل والاحتاجين. وأدى الحصار إلى زيادة الأسعار وإلى هبوط مستويات المعيشة واضطر منظمات المعونة الدولية والمخين إلى تحويل اهتمامهم إلى توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والدواء للفلسطينيين في غزة.

ولاحظ البنك الدولي أن ”سرعة هروب رأس المال قد بلغت الذروة في السنتين الماضيتين، مع عدم وجود أي استثمارات أجنبية مباشرة تقريباً“ بسبب سياسة إسرائيل العقابية المتمثلة في إغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة وحصارها.

ويلاحظ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الأونكتاد) دوامة التدهور الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويجذر من أن هذا التدهور يعزز زخم تراجع التنمية. وفي الوقت نفسه، نجد أن تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة، الوارد في الوثيقة A/62/82، بينما يفتقر بصورة خطيرة إلى الإطار السياسي، لا يعالج هذه الحالة في إطار الاحتلال القائم. ومع ذلك ينص التقرير في الفقرة ٧٣ على أنه

الفلسطينيين في الشرق الأدنى، قالت أيضا في خطاب يوم ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧:

”ثمة مفارقة مذهلة في التناقض بين الالتزام العالمي بالقضاء على الفقر واتخاذ قرار بفرض واحد من أقسى نظم الجزاءات في التاريخ الحديث على الفلسطينيين، الأمر الذي يضمن تقريبا انتشار معدلات الفقر المدقع“.

ويُسلط تقرير الأمين العام الضوء على أن التدخلات السريعة التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة والآلية الدولية المؤقتة والمنظمات غير الحكومية، التي صرفت معا ما تتجاوز قيمته ٨٠٠ مليون دولار من أغذية الطوارئ والنقد والدعم الخاص بالميزانية، خففت من حالة كان يمكن أن تسوء عن ذلك كثيرا. غير أن التقارير الأخيرة للأونروا وبرنامج الأغذية العالمي والوكالات الأخرى أيضا تلاحظ أن الدخول بالرغم من هذه الزيادة قد انخفضت بينما زاد الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي زيادة ملحوظة.

والواقع أن ما يقرب من ثلثي عدد الأطفال في غزة يعانون الآن من الأنيميا، أي نقص الحديد. وأود أن أكرر أن: ما يقرب من ثلثي عدد الأطفال في غزة اليوم يعانون من الأنيميا نتيجة لهذه الحالة، ونسبة ٥١ في المائة من سكان غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتقدم الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية لـ ١,١ مليون شخص في غزة، من مجموع عدد سكان غزة البالغ ١,٤ مليوناً. ويصف السيد جون جينغ، مدير عمليات الأونروا في غزة، إحدى عواقب هذا الواقع الكئيب بقوله إن ٢٠٠ ٠٠٠ طفل من أطفال المدارس المنتهين بمدارس الأونروا يأتون إلى المدرسة ”جوعى وغير قادرين على التركيز“.

وقد تكون الجزاءات الدولية الآن قد رفعت بصفة جزئية، ولكن الضرر الاقتصادي طويل الأجل الناشئ عن

الإنسانية بصفة أساسية، وتخطي الآليات القائمة لتنسيق المعونة مع السلطة الفلسطينية، ترتبت عليهما عواقب سلبية دائمة. ونتيجة لذلك، بالرغم من بعض الزيادة التي طرأت على المعونة الدولية المقدمة من خلال آليات مؤقتة، فإن ذلك لا يمكن أن يخفف من التداعيات طويلة الأمد للحصار الإسرائيلي والإغلاقات الإسرائيلية. علاوة على ذلك، من الضروري أن نشير هنا إلى ما خرج به تقييم البنك الدولي من أن الآليات التي تلجأ إليها الجهات المانحة لتجاوز السلطة الفلسطينية تلحق الضرر بإنجازات السلطة في مجال الشفافية والقبالية للمساءلة.

ولعل أبلغ وصف للنتائج والآثار المدمرة التي تنطوي عليها هذه الجزاءات ما جاء في تقرير المقرر الخاص، السيد جون دوغارد، الذي يقول:

”والواقع أن الشعب الفلسطيني قد أخضع لعقوبات اقتصادية - وهي المرة الأولى التي يُعامل بها شعب محتل هذه المعاملة. وهذا أمر يصعب فهمه. فإسرائيل تنتهك قرارات رئيسية صادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة فيما أحدثته من تغيير في الأراضي بشكل غير مشروع وما ارتكبه من انتهاكات لحقوق الإنسان. كما أنها لم تنفذ الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤، ورغم ذلك فهي ما برحت مفلتة من العقوبات. وبدلاً من ذلك، أخضع الشعب الفلسطيني، وليس السلطة الفلسطينية، لما قد يكون أشد أشكال العقوبات الدولية قسوة في التاريخ الحديث“.

(A/HRC/4/17، الفقرة ٥٤)

علاوة على ذلك، فإن السيدة كارن كونيغ أبوزيد، المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

يتسم به تدفق المعونة إلى الضفة الغربية وغزة حتى الآن، المعونة التي ظلت إلى حد كبير مبنية على مواقف سياسية قصيرة الأمد بدلا من الاستناد إلى نظرة جماعية بعيدة المدى اعتمادا على الأساسيات الاقتصادية الواسعة، وهو ما يحتاجه الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني أكثر من غيره.

وينبغي ألا يسمح المجتمع الدولي لإسرائيل بمواصلة تحديها لالتزاماتها بوصفها دولة قائمة بالاحتلال من خلال السياسات والممارسات غير القانونية التي أدت إلى حالة التقهقر الاقتصادي التي تواجهها فلسطين الآن. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكفل عدم تمادي الدولة القائمة بالاحتلال في هجماتها على المشاريع الممولة دوليا وعلى العاملين في مجال المعونة مع الإفلات من العقاب، لأن هذه الهجمات المتكررة من الواضح أنها قد انخرقت بعملية التنمية عن مسارها وأحبطت جهود المساعدة.

والواقع أن المجتمع الدولي يجب أن يمارس سلطته الأدبية والقانونية بإجبار الدولة القائمة بالاحتلال على وقف انتهاكاتهما وإثناء حصارها الخانق للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما يغرق فلسطين في اليأس والحرمان. ذلك أن السبب في العوز المتناهي الذي يعانيه الفلسطينيون الآن معروف لجميع الأطراف المعنية، وهو استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وهكذا، وتتفق على ذلك منظمات دولية عديدة، فلن يتسنى الانتعاش الاقتصادي والإصلاح الكاملان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهما الهدفان اللذان ترمي إليهما المساعدة الدولية، إلا بانتهاء هذا الاحتلال.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أتقدم باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومتها بأصدق التعازي والمواساة لشعب وحكومة بنغلاديش لما لحق ببلادهم من خسائر فادحة في الأرواح

الحالة التي وصفتها من فوري ما زال قائما. ومن ثم فإن مسؤولياتنا هائلة والتحديات الماثلة في المستقبل تكاد تكون ساحقة. ولكن الفشل ليس خيارا أمامنا، وما زلنا نعتمد على أن يدعمنا العمل الدولي في التصدي لهذه القضية الحاسمة لنوقف بشكل من الأشكال اتجاه الاقتصاد إلى الانهيار ونلي في الوقت ذاته الاحتياجات المستمرة للشعب الفلسطيني.

ونود الإشارة إلى أن الجهات المانحة أنشأت في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة المعقود في لندن في ٢٠٠٥ هيئات جديدة لتنسيق المعونة. غير أن فعالية هذه الهياكل تقوضت بفعل المقاطعة المفروضة للمعونة. ولا بد في المستقبل من تنشيط هيئات تنسيق المعونة المذكورة، خاصة بحضور ممثل المجموعة الرباعية الجديد السيد توني بليز ومساندته لهذه الهياكل، الأمر الذي يمكن أن يعززها تعزيزا كبيرا. ونرحب بالنتائج التي تمخض عنها انعقاد لجنة الاتصال المخصصة في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ برئاسة النرويج، التي أكدت التزام المجتمع الدولي بدعم السلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات قوية ولها مقومات البقاء. وتتطلع إلى الاجتماع المقرر عقده في هذا الصدد في كانون الأول/ديسمبر في باريس.

ونظرا لأن السلطة الفلسطينية تجد نفسها نتيجة للحالة التي وصفتها لتوي في مواجهة عجز كبير ودين كبير وإيرادات لا تتحقق، مما يعوق قدرتها على التخطيط للسنة المالية المقبلة أو للإمساك بزمام خططها المقررة للإصلاح الاقتصادي وغيره، فإننا نعلق آمالا وتوقعات عالية على مؤتمر المانحين القادم في باريس. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أن نرى ترجمة ملموسة لاعتماد اللجنة المخصصة خطة السلطة الوطنية للإصلاح والتنمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، الذي يجب أن يعدّ اختبارا لصحة الدعم والالتزام الدوليين تجاه بناء المؤسسات وإنعاشها ونموها على أيدي الفلسطينيين. ونرجو أن يغير مؤتمر كانون الأول/ديسمبر طابع التشتت الذي

استراتيجيات وطنية ودولية للتعامل معها في كافة المراحل، بدءاً بالإذار المبكر ومروراً بمرحلة الإغاثة وصولاً إلى مراحل إعادة البناء ثم التنمية، بما في ذلك تحمّل الدول النامية مسؤولياتها في تنفيذ هذه الاستراتيجيات على الصعيد المحلي، والتزام الدول المتقدمة باتخاذ التدابير اللازمة لمساعدتها في بناء قدرتها الوطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية وتداعيات الحروب.

كما نشدد على ضرورة إتاحة سبل وصول الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها من قبل الحكومات والسلطة المعنية في أوقات الحروب والكوارث الطبيعية إلى الذين يحتاجون إلى المساعدة، وتوفير الأمن لموظفي المساعدات الإنسانية.

وانطلاقاً من إيمانها بدور التضامن الدولي في أوقات الكوارث، وبأهمية وفعالية الشراكة العالمية في تحقيق أفضل النتائج للمساعدة في حالات الطوارئ، حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على الوفاء بكافة التزاماتها المالية لهيئات الأمم المتحدة المعنية بالمساعدات الإنسانية والأنشطة التنموية، حيث تعهدت بالتبرع لهذه الهيئات بمبلغ ١ ٥٣٨ ٠٠٠ دولار للعام القادم، ٢٠٠٨. وحرصاً من بلادي على المشاركة الفعالة في تنسيق جهود الإغاثة الدولية، أنشأت مدينة دبي الدولية للخدمات الإنسانية، التي تعتبر واحدة من أكبر المراكز العالمية لتوفير التسهيلات والخدمات اللوجستية المتكاملة للمنظمات والوكالات الإنسانية المحلية والإقليمية والدولية.

وفي عام ٢٠٠٦ انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مجموعة الدول المانحة ومجموعة دعم المانحين، التي تتألف من أكثر الدول نشاطاً في مجال التبرعات الإنسانية في العالم، وهي بمثابة الهيئة المشرفة على إدارة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

والممتلكات بسبب الإعصار الذي ضرب بلدهم مؤخراً. ونأمل أن تعمل تلك المساعدات الدولية العاجلة على تخفيف آثار هذه الكارثة الطبيعية ورفع المعاناة عن المتضررين منها في أسرع وقت ممكن. وستقوم بلادي بدور في تلك المساعدات.

وتشير تقارير الأمين العام حول هذا البند إلى توقعات بزيادة الطلب على الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية المعنية بالشؤون الإنسانية في السنوات القادمة، نظراً للاحتمالات زيادة عدد الكوارث الناتجة عن العوامل الطبيعية، والتي تشتد وطأها خصوصاً في البلدان النامية بسبب عوامل تغير المناخ وزيادة السكان وتدهور البيئة، وتتفاقم آثارها بسبب الفقر والصراعات المسلحة وتفشي الأمراض الخطيرة فيها، وتضاعف أعداد النازحين المشردين في مناطق عديدة من العالم، الأمر الذي سيجلب عليه زيادة حجم المساعدات الواقعة على كاهل الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية والحاجة إلى مزيد من الموارد البشرية والمالية.

وإننا إذ نشيد بالأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة وبدورها الأساسي في حشد وتنسيق الجهود الدولية لتوفير المساعدات الإنسانية والغوثية الطارئة وإنقاذ الملايين في المناطق المنكوبة وتخفيف آثار الكوارث الناجمة عن الظواهر الطبيعية والحروب والصراعات المسلحة، فإننا نحث كافة الدول على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، وبالذات ما يتعلق منه بالوفاء بتعهداتها المالية للمؤسسات والمنظمات المعنية بالأنشطة الإنسانية، والعمل معها ضمن شراكات لتعزيز الترتيبات الإنسانية اللازمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

ونؤكد في هذا السياق على أهمية تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية المعنية بالتنسيق لمواجهة الكوارث من خلال

الحياة العاجلة لهم وإعادة بناء المدن التي دمرتها الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة.

وفي هذا الصدد، فقد رفعت الدولة مساهماتها في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في عام ٢٠٠٨ إلى الضعف، كما سددت مبلغ ٨٠ مليون دولار في آب/أغسطس الماضي دعماً لموازنة السلطة الفلسطينية. وتجاوز حجم المشاريع الإغاثية والخدمات الإنسانية التي نفذتها هيئة الهلال الأحمر الإماراتية في فلسطين ١٢٢ مليون دولار، بالإضافة إلى المساعدات العينية الأخرى.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة يساورها قلق بالغ إزاء تفاقم الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الأفراد والممتلكات والبنية التحتية وسياسات الإغلاق والحصار التي تفرضها قوات الاحتلال على السكان في فلسطين ومنع وصول المساعدات الإنسانية إليهم، مما بات يهدد بحدوث كارثة إنسانية خطيرة.

ومع إشداتنا بما تقوم به الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية لمساعدة الشعب الفلسطيني، نؤكد على ضرورة إلزام إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بالوقف الفوري لاعتداءاتها، ورفع الحصار عن الفلسطينيين، والامتناع لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي الإنساني، واستئناف مفاوضات السلام استناداً إلى القرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

كما نحث الدول المانحة على تعزيز مساعداتها للشعب الفلسطيني وحكومته لرفع معاناته إلى أن يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه وإنشاء دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف. وإلى أن يتحقق ذلك، نؤكد دعمنا لاستمرار الأونروا في تحمل مسؤولياتها عن تقديم

وتعتبر دولة الإمارات واحدة من أكثر البلدان مساهمة في مجالات المساعدات الغوثية والإنسانية الطارئة وطويلة الأمد في كافة دول العالم، حيث تقوم الدولة مع مجموعة من المؤسسات الخيرية في البلاد، تتقدمها هيئة الهلال الأحمر الإماراتية ومؤسسة زايد للأعمال الخيرية الإنسانية ومؤسسة محمد بن راشد للأعمال الخيرية ومؤسسة آل مكتوم الخيرية، بتقديم التبرعات والمعونات المالية والعينية إلى البلدان المتضررة، سواء بالتعاون مع أجهزة وبرامج وصناديق الأمم المتحدة أو عن طريق ترتيبات ثنائية مباشرة مع تلك البلدان، مع التوجه إلى العمل على بناء إمكانياتها الوطنية في مواجهة الكوارث من خلال تمويل البرامج ودعم الأبحاث والجهود الرامية إلى تعزيز قدرتها على التنبؤ بالكوارث واحتواء آثارها ودعم البنية التحتية فيها لتمكينها من مواجهتها في المستقبل.

وقد بلغت مساهمات دولة الإمارات خلال السنوات الثلاث الماضية فقط حوالي بليون دولار لدعم وتعزيز الجهود الدولية لمساعدة ضحايا المناطق المنكوبة نتيجة للمد البحري (التسونامي) والزلازل والأعاصير في مختلف بقاع العالم، هذا إلى جانب مساهماتها السخية لإعادة إعمار البلدان المتضررة من الصراعات المسلحة كأفغانستان والعراق ولبنان ودارفور والبوسنة والهرسك.

وتولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية قصوى لدعم ومساعدة الشعب الفلسطيني وحكومته خلال أزمته الإنسانية الناشئة عن الممارسات العدوانية المحيطة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد بلغت قيمة المساعدات المباشرة التي قدمتها بلادنا للفلسطينيين خلال السنوات الخمس الماضية أكثر من بليون دولار، فضلاً عن المساعدات الإنسانية الأخرى التي تساهم بها من خلال الوكالات المعنية في الأمم المتحدة لتلبية الحاجات والمتطلبات

وتدعم كندا الجهود التي يبذلها حاليا السير جون هولمز، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، لتعزيز الاستجابة الإنسانية الدولية. وتتفق الحكومة الكندية معه أيضا على أن هذه الجهود ينبغي ألا يُطلق عليها بعد الآن "إصلاح" الاستجابة الإنسانية. وينبغي ببساطة اعتبار التنسيق الأفضل وآليات التمويل الأكثر مرونة ومنسقي الشؤون الإنسانية الأكثر فعالية في الميدان أفضل سبيل للقيام بالعمل الإنساني الدولي.

ولقد ثبت من بدء تشغيل نظام التنسيق العنقودي، على سبيل المثال، أنه نهج إبداعي لتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات، بما في ذلك التعاون مع المنظمات الإنسانية الأخرى. وترحب كندا بنتائج التقييم العنقودي التي صدرت مؤخرا. فلقد ساعد النهج العنقودي أينما طُبق على تحسين تحديد الثغرات في القدرة على الاستجابة، وأسهم في تحسين تبادل المعلومات، وحدد مراكز المساءلة وأتاح القيام بتوعية أكثر فعالية.

هذه نجاحات هامة، ولكن لا تزال هناك تحديات. ونحن الآن بحاجة إلى دعم إمكانيات رؤساء المجموعات لضمان قدرتها على أداء دور توجيهي أكثر فعالية واتساقا. وعلينا أن نعالج بشكل بناء أعمال المجموعات ذات الأداء المتعثر. ومساءلة رؤساء المجموعات أمر هام لضمان أن يسفر تعزيز جهود التنسيق عن نتائج لمن يطلبون المساعدة. وفي هذا السياق، ينبغي مواصلة تطبيق النهج العنقودي.

ويعتمد التنسيق الفعال على وجود الأشخاص المناسبين والمتمتعين بالمزيج المناسب من المهارات والخبرات لتولي القيادة الناجعة. ويظل هنا دور منسقي الشؤون الإنسانية أمرا حيويا. ينبغي لخبرتهم المهنية وتدريبهم ومهاراتهم المتنوعة أن تمكنهم من قيادة الحضور الإنساني قيادة بارعة. وتحت كندا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

الخدمات للاجئين في كافة مناطق عملياتها. ونرى ضرورة استمرار الدعم المالي اللازم لبرامج أنشطتها الاعتيادية والطارئة للقيام بالتزاماتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، تود الحكومة الكندية والشعب الكندي أن يتقدما بأخلص تعازينا لأسر ضحايا الإعصار الأخير في بنغلاديش.

فيما يتجاوز النوايا الحسنة، فإن العمل الإنساني يستجيب إلى الاحتياجات الملحة للسكان المتضررين من الأزمة ويمكنه أن يستعيد الكرامة والأمل لحياة البشر. وهذا أمر لا يخلو من التحديات أو المخاطر. وتعلق كندا أهمية كبرى على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتوفير القيادة والتنسيق داخل منظومة العمل الإنساني. ولتحقيق هذه الغاية، ترحب كندا بالتقدم المحرز خلال العام الماضي لتعزيز فعالية وكفاءة وتنسيق العمل الإنساني.

ومع ذلك، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل تبعات الرضا عن الذات. وبكفيينا أن ننظر إلى منطقة دارفور في السودان أو تشاد أو سري لانكا أو أفغانستان للوقوف على الآثار المستمرة للصراعات، القديمة والحديثة، على السكان المدنيين. ففي أفغانستان، على سبيل المثال لا الحصر، يذكرنا ما نراه بأنه بلا أمن، لا يمكن أن تكون هناك إعادة إعمار أو تنمية ديمقراطية، وأن توفير المساعدة الإنسانية قد يكون صعبا.

وإنجاز نتائج حقيقية في مواجهة الصراع ليس بالأمر الهين. علاوة على ذلك، لا يمكن اعتبار العمل الإنساني بديلا عن الحلول السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مئات الآلاف من المتضررين من الكوارث الطبيعية خلال العام الماضي يذكرون المجتمع الدولي بأهمية الاستثمارات الاستراتيجية للحد من مخاطر الكوارث بغية تقليل احتمالات الضرر من الكوارث الطبيعية إلى أدنى حد.

تنسيق الشؤون الإنسانية دور رئيسي في ضمان استخدام الأصول على أساس تقييم الاحتياجات، بدلا من أن يكون مدفوعا بالمعروض من أصول، وأن تُستخدم تلك الأصول على نحو يحترم مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة. ويجب أن يكون هدفنا توفير الأصول المناسبة في الوقت المناسب، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الفعلية وسد الثغرات الحقيقية في الاستجابة الإنسانية.

والتزام الدول الأعضاء بتعزيز الاستجابات الإنسانية خلال الأزمات يجب أن يتضمن التزاما جديدا بضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني الآن أكثر من أي وقت مضى. فلقد زادت الهجمات ضد العاملين في الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني زيادة كبيرة خلال السنوات العشر الماضية، وغالبا ما تتم بإفلات تام من العقاب. ومرة أخرى، تناشد كندا جميع الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤ أن تفعل ذلك.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناننا للسير جون هولمز على مثابرته على الاضطلاع بمسؤولياته بوصفه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وفي الختام، يتعين علينا نحن الدول الأعضاء أن نواصل معا وضع وتحسين الأدوات والاستراتيجيات اللازمة للمساعدة على توجيه العمل الإنساني الدولي. وعلينا أيضا أن نتمكن من رصد وتقييم إمكانية وصول المساعدة الإنسانية وأن نطلب من الدول الإبلاغ بشأن أعمالها حينما يعاق ذلك الوصول أو يمنع. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد أن نستمر جميعا في التحلي باليقظة. وسيحكم على نجاح جهودنا في نهاية المطاف على أساس قدرتنا على حماية أكثر السكان المعرضين للخطر ومساعدتهم.

على مواصلة التركيز على تعزيز دور وقدرات منسقي الشؤون الإنسانية. وسيتطلب هذا مزيدا من الاهتمام بغية ضمان إحراز تقدم حقيقي ودائم، ولكن يظل هذا التركيز لازما لضمان فعالية العمل الإنساني الدولي.

وتدعم كندا أيضا الجهود الجارية لتعزيز مرونة آليات تمويل العمل الإنساني. والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ مثال هام لهذا الالتزام. ويسرنا جدا أن الصندوق مستمر في إثبات قيمته باعتباره جسرا لتوفير التمويل في الوقت المناسب لحالات الطوارئ التي تبدأ بشكل فجائي والحالات منقوصة التمويل. ولقد تبرع للصندوق بالفعل أكثر من ثلث الدول الأعضاء النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وتحث كندا الدول الأعضاء التي لم تبرع بعد لهذا الصندوق الهام على أن تنظر في التبرع له، مع الإبقاء على مستوى التزاماتها تجاه أدوات التمويل الأخرى للعمل الإنساني.

ويجب أن تسترشد آليات تمويل العمل الإنساني، مثل هذا الصندوق، بعمليات تقييم وتحليل للاحتياجات تكون متسقة وموثوق بها وتستند إلى الأدلة. وهذا هو أهم عنصر في المنح الإنسانية السليمة. وهنا، يؤدي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دورا حاسما لضمان الجودة المستمرة لعمليات تقييم الاحتياجات، على أن تتم في الوقت المناسب، لأن المانحين يعتمدون عليها في الاستجابة بالشكل الملائم. ويجب على أطراف العمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة أن تعمل معا بشكل وثيق لضمان أن تكون الجهود متكاملة ويعزز بعضها بعضا.

(تكلم بالفرنسية)

ولكن هناك بعض الحالات التي تمتلك فيها القوات قدرة فريدة على العمل ويمكن توظيفها في الاستجابة للكوارث الطبيعية الخطيرة. وفي هذا الصدد، لدى مكتب

العديد من القرارات. وهناك حاجة ماسة إلى التنفيذ الكامل لهذه القرارات.

والتحدي الرئيسي الآخر هو توفير إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية. ويشكل توفير إمكانية وصول الأطراف الفاعلة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين والقدرة ذات الصلة لهؤلاء السكان على تلقي المساعدة الإنسانية شرطا مسبقا لجميع العمليات الإنسانية، على النحو المحدد في إطار القانون الإنساني الدولي. وتحمل الحكومة المضيفة المسؤولية عن توفير الوصول السريع والمأمون وبدون عائق والمسؤولية عن التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ويشكل المنع التعسفي لذلك الوصول ممارسة غير مقبولة تعرض حياة الملايين للخطر وتطيل أمد معاناتهم بلا مبرر.

إن توفير الحماية أمر أساسي في هذا الصدد. والنرويج تؤيد توصية الأمين العام الواردة في تقريره إلى مجلس الأمن عن حماية المدنيين في الصراع المسلح، وتطلع إلى المناقشة التي سيعقدها المجلس غدا.

ويلزم أن نكون مستعدين لحالات الطوارئ الإنسانية بشكل أفضل مما نحن عليه حاليا. ويلزم أن يولى المنع أولوية أكبر في جدول أعمال الأمم المتحدة. والأمر المعترف به بشكل واسع أن تغير المناخ يسبب التسدهور البيئي، والفيضانات، وحالات الجفاف والأعاصير والهجرة غير الطوعية وزيادة التحول إلى حياة الحضر والانفجار السكاني في الأحياء الفقيرة. كما أننا نواجه بصراعات مسلحة مطولة تؤثر بشكل متزايد على الدول والسكان المعرضين بالفعل للخطر.

ومن شأن جهود المنع أن تؤدي إلى إنقاذ المزيد من الأرواح وهي ذات كلفة أقل، ولكن يبدو أن المجتمع الدولي مستعد لتحمل تكلفة الأضرار أكثر من استعداده للاستثمار

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن التقدير العميق لحكومي وتضامنها مع حكومة بنغلاديش وشعبها في هذا الوقت العصيب للغاية.

إن النرويج داعم قوي للعمل الإنساني الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وندعم جدول أعمال المنظمة للإصلاح والجهود المبذولة لتعزيز نظام الدعم الإنساني. وتم إنجاز الكثير من العمل ولكن ما زالت هناك تحديات يلزم مواجهتها. وأود أن أبرز بعض المسائل الهامة في هذا الصدد.

تشعر النرويج بقلق عميق حيال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس الذي يؤدي كل عام إلى تدمير حياة آلاف النساء والفتيات، فضلا عن الرجال والصبيان. والاستخدام المستمر للعنف الجنسي بوصفه أسلوبا للحرب أمر مروع. ولم يقدم للعدالة سوى قلة من مرتكبي هذه الأعمال البشعة. ولا بد من إنهاء الإفلات من العقاب على هذه الجرائم الجسيمة. ونحن بوصفنا حراسا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن ضمان عدم إفلات مرتكبي تلك الأعمال من العقاب.

ولا بد من تكثيف استجابة المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تتصدر اتخاذ تدابير أكثر فعالية واستباقيا للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

وتشكل توصيات الأمين العام للعمل على مكافحة العنف الجنسي، الواردة في تقريره لمجلس الأمن عن حماية المدنيين في الصراع المسلح (S/200/643) خطوات هامة في هذا الصدد، وفي تشكيل مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع. وقد أبدى المجتمع الدولي اشمئزازه من العنف الجنسي، بما في ذلك باتخاذ الأمم المتحدة

التي تقدمها الأمم المتحدة في الحالات الطارئة"، والذي توليه مصر أهمية خاصة. فواقع تلك التقارير يدعو للقلق، وي طرح أمام المجتمع الدولي تحديات حالية ومستقبلية يجب العمل بفعالية على مواجهتها، حيث شهد العام الماضي استمرار تزايد عدد الكوارث وضحاياها.

ويزيد من قلقنا ما تشير إليه الإحصاءات من تزايد الحالات الخطيرة المتصلة بالمناخ أو بالمياه أو الأحوال الجوية، من قبيل الفيضانات والأعاصير وحالات الجفاف، خاصة في القارة الأفريقية، والتي شهدت زيادة كبيرة خلال العشرين عاما الأخيرة. وارتفع المنحنى التصاعدي، كما وكيفا، من حيث تكرار تلك الكوارث، على تنوعها ومن حيث شدتها وتداعياتها، حتى بات الأثر الاقتصادي للكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية من العوامل الرئيسية التي تشكل تحديا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن جانب آخر، رغم تحقيق تطورات إيجابية في بعض حالات الطوارئ التي طال أمدها، نتيجة لتحسن الظروف السياسية ببعض مناطق النزاعات وانخفاض معدلات العنف، فإن الفترة ذاتها شهدت استمرار - بل وتفاقم - صراعات أخرى، واستخدام العديد من أشكال العنف، فضلا عن زيادة الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية، مثل الزلازل والأعاصير والعواصف والسيول، مما يؤكد الحاجة إلى التركيز على تعزيز قدرة أجهزة الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية للتصدي لما تخلفه حالات الطوارئ من آثار على حياة وسبل معيشة الملايين من البشر.

فقد ألفت الصراعات الدائرة في العالم بظلالها على تدهور الظروف الإنسانية نتيجة لتزوح نحو أربعة ملايين شخص في مناطق النزاعات، الأمر الذي يتطلب توفير مزيد من المساعدات الإنسانية لمواجهة تلك الاحتياجات. وهنا أشير بوجه خاص إلى الحالة في العراق الشقيق، الذي يشير

في تكلفة التدابير الوقائية. ما هو العمل الذي ينبغي القيام به لتخفيف آثار الكوارث الإنسانية في هذا العالم المتغير؟

أولا، هناك حاجة إلى وجود ناطق رسمي عالمي. وفي هذا الصدد، ترحب النرويج بالالتزام الذي أبداه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بزيادة الوعي بأهمية تحسين التدابير الوقائية. وينبغي تكثيف هذه الجهود.

ثانيا، يلزمنا أن نوطد عزمنا على إصلاح النظام الدولي للاستجابة الإنسانية، بما في ذلك إنشاء آلية أكثر استجابة ومناسبة للتمويل، مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وإنشاء صناديق للاستجابة الإنسانية في البلدان المعرضة للكوارث. وفضلا عن ذلك هناك حاجة إلى التنسيق بشكل أفضل بين مختلف وكالات الأمم المتحدة وبين وكالات الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الإنسانية الأخرى. كما تدعو الحاجة إلى تعزيز وظائف المنسقين الإنسانيين المقيمين. وبغية تحقيق هذه الغاية، تؤيد النرويج بقوة نهج المجموعات، الذي سيسهم بشكل متزايد في تحسين التنسيق وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية القائمة، وفضلا عن ذلك سيكون نظاما للإنذار المبكر بالنسبة للكوارث الناشئة.

وأخيرا، ما زالت هناك حاجة إلى تعزيز الجهود في تنمية قدرات العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، فضلا عن ضرورة إنشاء نظم أفضل لقوائم الموظفين المؤهلين مع وجود مجتمعات من الخبراء من جميع المجالات الإنسانية تستطيع أن تزاو عملها بشكل فوري وتكون مستعدة للانتشار. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن نكون مستعدين وجاهزين للتصدي للآثار الإنسانية حينما تقع الكارثة.

السيد حسين (مصر): سيدي الرئيس، أود بداية أن أتوجه بالشكر للأمين العام على تقاريره التي تسهم في تسيير وتيسير النقاش بشأن بند "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية

الإقليمي في التعامل مع الأزمات التي تحتاج للاستجابة العابرة للحدود.

وفي هذا الصدد، تبرز أهمية التزام الجهات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية باحترام تعهداتها وفقا للقوانين الإنسانية الوطنية والدولية عند التعامل مع مواطني الدول المتضررة من الكوارث. وعلى رأسهم النساء والأطفال، وأن تنأى بنفسها عن التورط في تصرفات تخالف ميثاق الأمم المتحدة والتشريعات الوطنية والقانون الإنساني الدولي، مثل الاستغلال الجنسي وتهريب الأطفال، وأن تلتزم بأحكام قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ الذي ينظم دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني تحت إشراف الدولة المتضررة في التعامل مع حالات الكوارث الإنسانية.

وانطلاقا من حرص مصر على المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة تداعيات الكوارث الإنسانية، وتقديم مساعدات الإغاثة العاجلة وفق احتياجات وأولويات الدول المتضررة، فقد حرصت مصر على أن تكون من الدول المؤسسة للصندوق المركزي للأمم المتحدة للاستجابة لحالات الطوارئ. وقدمت له دعما ماليا وبنيا بمشاركة أحد خبراءها في المجموعة الاستشارية للصندوق، كما تدعم مصر تعظيم فعالية الصندوق وتحسين أدائه. والذي أحرز قدرا كبيرا من التقدم نحو تحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة. وقدم الدعم لأجهزة الأمم المتحدة في تصديدها للأزمات المفاجئة والمتدهورة، وفي حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي. إننا نرحب أيضا بالدور الذي يؤديه المرفق العالمي للحد من أخطار الكوارث والتعافي منها التابع للبنك الدولي والذي أنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وفي ضوء السعي إلى دعم الدول الأكثر عرضة للكوارث والذي بلغت المساهمة فيه حتى الآن ما يربو على ٣٠ مليون دولار.

تقرير الأمن العام إلى أن متوسط الخسائر اليومية في الأرواح بين المدنيين يزيد عن مائة شخص، كما أن هناك ما يقدر بثمانية ملايين مدني بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية، سواء من النازحين بالداخل أو الذين نزحوا إلى دول الجوار. وهناك الحالة المتفاقمة بالصومال، التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام من المجتمع الدولي لتوفير المساعدات الإنسانية اللازمة في ضوء الظروف الصعبة التي تمر بها، والتجاهل الدولي لمطالبها في السلام والاستقرار.

على خلفية ما تقدم، تؤكد مصر على الحاجة الملحة إلى بناء القدرات المؤسسية للدول النامية للتعامل الفعال والمواجهة الناجحة للكوارث الطبيعية، على نحو يبدأ بتعزيز قدرة الدول على التوقع والإنذار المبكر والاستعداد، وفي مرحلة لاحقة للمساعدة على إزالة آثار الكارثة وإعادة البناء واستعادة القدرة الفاعلة على استكمال خطوات التنمية المستدامة.

وبالرغم من تعدد الموثيق الدولية التي تشدد على أهمية بناء قدرات الاستجابة للكوارث، فإن هذه القدرة ما زالت مقيدة بنقص الموارد وضعف التمويل، خاصة في ضوء تزايد الكوارث الطبيعية واشتداد وطأتها بسبب تغير المناخ وضعف القدرة على التصدي لها، الأمر الذي يتطلب تكثيف جهود الأمم المتحدة للتنسيق بين الهيئات الدولية العاملة في هذا المجال، وتدعيم التنسيق الدولي المتعدد الأطراف في مواجهة هذه المتغيرات.

ولذا، فإننا نؤكد على أهمية دور المانحين والمنظمات الإنسانية ذات الصلة، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، في الاستثمار في عمليات التأهب للكوارث والاستعداد لمواجهةها، والتعافي المبكر منها، وتقليل المخاطر الناجمة عن الحالات الإنسانية الطارئة، كما توافق على أهمية الإطار

كما يتطلب أيضا دعم دور وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين، وتمكينها من القيام بدورها في الأراضي الفلسطينية، ويتطلب من إسرائيل احترام اتفاق المعابر وفتح كل السبل للشعب الفلسطيني للتفاعل مع العالم الخارجي ولتلقى المساعدات الإنسانية، ورفع القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني الشقيق.

السيد ليو زهمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام على التقريرين المقدمين في إطار هذين البندين من جدول الأعمال. وأود أن أقدم بعض الملاحظات بشأن هذا الموضوع.

على مدار العام المنصرم، سببت الكوارث الطبيعية المتتالية خسائر إنسانية واقتصادية فادحة لحكومات وشعوب البلدان المنكوبة. وفي عام ٢٠٠٦، نزلت بالعالم ٤٢٧ من تلك الكوارث، أودت بحياة ٢٣ ٠٠٠ شخص وعرقلت الحياة اليومية لدى ١٤٣ مليون شخص وأدت إلى خسائر اقتصادية وصلت قيمتها ٢٠ بليون دولار. ومنذ بداية هذا العام، أطلقت منظومة الأمم المتحدة ما لا يقل عن ١٥ نداء إنسانيا عاجلا، وهو رقم قياسي بالمقارنة مع الفترات الموازية من الأعوام السابقة. ويواجه عمل الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية الآن تحديات متزايدة الصعوبة.

ومنذ بدء جهود الإغاثة في حالات الكوارث الطارئة في عام ٢٠٠٤ استجابة لآثار أمواج تسونامي في المحيط الهندي، نال دور الأمم المتحدة الرائد والتنسيقي في أنشطة المساعدة الإنسانية الدولية اهتماما متزايدا. ومع ازدياد جهود المساعدة الإنسانية الدولية اتساعا وعمقا بمشاركة عدد متزايد من البلدان والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، فإن إيجاد الطرق لتعزيز التنسيق والاستخدام الكامل والفعال للموارد لتحقيق أكبر الفوائد،

واسمحوا لي أن أتقدم بالتعازي والمواساة لشعب وحكومة بنغلاديش الشقيقة في ضحايا الإعصار الذي ضرب البلاد مؤخرا وأحدث خسائر في الأرواح والممتلكات، وفي هذا الصدد، أطلب الأمم المتحدة بسرعة تقديم كل العون والمساعدة سواء من صندوق الطوارئ أو غيره حتى يتمكن هذا البلد الشقيق من تجاوز آثار هذه الكارثة الأليمة.

وتؤكد أحداث الفترة الماضية ضرورة الاهتمام بشكل خاص بالتعامل الفعال مع ما ورد في تقرير الأمين العام حول تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. فالواقع المأسوي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني من تدمير للبنية الأساسية وقطع للكهرباء والمياه، ونزع واقتلاع الأشجار وتجريف الأراضي يتسبب في تدهور الأوضاع الإنسانية للشعب الفلسطيني. ويشكل مأساة إنسانية تتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة، والتدخل لوقف هذه السياسات، وتقديم المساعدات اللازمة للشعب الفلسطيني لتجاوز هذه الظروف الإنسانية الصعبة.

إن استمرار عمليات الإغلاق والأزمة المالية وامتناع حكومة إسرائيل عن تحويل إيرادات الجمارك والضرائب الفلسطينية، كل ذلك كانت له آثار فورية على انخفاض الدخل وارتفاع نسبة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتقليل القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتطلب ذلك توفير دعم مالي كبير من جانب المجتمع الدولي من أجل تجنب وقوع مزيد من التدهور في نوعية الحياة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وانكماش الاقتصاد الفلسطيني، وما يلازم ذلك من زيادة في الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للسكان الفلسطينيين. هذا إلى جانب استمرار جهود المجتمع الدولي نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة وعاصمتها القدس الشريف.

الإنسانية الدولية وتنسيقها مهتدية في ذلك باحتياجات الحكومات والشعوب المتأثرة.

ويعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بلا كلل في السنوات الأخيرة على تقييم حالات الكوارث، وطلب الهبات وتنظيم وتنسيق المساعدات الإنسانية الطارئة على نطاق العالم. ويعرب الوفد الصيني عن تقديره للمكتب وعن تأييده لمواصلة تعزيز دوره الرئيسي في تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية الدولية. ونأمل أن يستمر المكتب في التعاون الفعلي مع حكومات البلدان المتأثرة وفي تقديم التوجيه والمساعدة الضروريين للجهات الفاعلة الإنسانية على جميع الأصعدة.

وقد قدم الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ منذ إنشائه في آذار/مارس ٢٠٠٦ مساعدات غوثية فعالة وجيدة التوقيت في عدد من الكوارث والظوارئ الطبيعية الكبرى، مؤديا بذلك دورا إيجابيا في النهوض بتخصيص الموارد واستخدامها وفي مد يد العون لبعض البلدان والمناطق المنكوبة بالكوارث في الحصول على المساعدات الإنسانية بعد أن تعرضت في الماضي للإهمال. ويهيب الوفد الصيني بجميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة نموا، أن تسهم بسخاء في الصندوق لكي يبلغ هدفه المتمثل في حشد مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٨.

وزيادة التعاون الدولي والإقليمي من الوسائل الفعالة لمساعدة البلدان الكثيرة المعرض للكوارث في الارتقاء بقدرتها على التأهب للكوارث والحد منها ومجابهتها. وينبغي أن تعلق الأمم المتحدة أهمية على تيسير هذا التعاون؛ وينبغي لها أن تقدم المساعدة التقنية والمالية للبلدان الشديدة التعرض للكوارث لمساعدتها تدريجيا على إنشاء نظم للإنذار المبكر ولتعزيز قدرتها على التحضير للطوارئ والتخفيف من آثارها

قد أصبح من المهمات الشاقة الجديدة التي تواجهها الأمم المتحدة.

ويعتقد الوفد الصيني بوجود جانبين رئيسيين لتعزيز التنسيق. الجانب الأول يتعلق بالتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. فالعديد من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها المشاركة في أنشطة المساعدة الإنسانية لديها اختصاصات ومجالات عمل ومحاور اهتمام وميزات نسبية مختلفة. وهي تكمل بعضها بعضا، ولكن لديها درجة معينة من التداخل. ولذلك، من الضروري تعزيز التنسيق بين الوكالات لتحسين التخطيط العام للأنشطة الإنسانية، وتوضيح تقاسم العمل وتعزيز كفاءة العمليات والفعالية من حيث التكلفة في استخدام الموارد.

ويتمثل الجانب الثاني في تنسيق أنشطة الإغاثة التي يوفرها المجتمع الدولي بأسره. وتؤدي الأمم المتحدة دورا لا يعوّض في هذا الصدد. ونرحب بإقامة الشراكات بين الأمم المتحدة والبلدان المعنية والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بهدف تحقيق تبادل أفضل للمعلومات وتوسيع مجالات التعاون.

وفي أنشطة الإغاثة، تتحمل حكومة البلد المتأثر المسؤولية الرئيسية عن تنظيم مساعدات الإغاثة الخارجية وبدئها وتنسيقها وتنفيذها. وينبغي لها أيضا أن تضطلع بدور رئيسي لدى استلام المساعدات الإنسانية الطارئة، وفي أثناء مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

وينبغي أن تلتزم الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية للبلدان المتضررة دائما بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة. وينبغي أن تحترم سيادة تلك البلدان وأن تعزز الاتصال والتعاون مع حكوماتها، وأن تستخدم آليات الإغاثة القائمة فيها استخداما كاملا في تنظيم المساعدة

والاستجابة لها، وذلك لضمان أن تساعد الإغاثة الإنسانية في التصدي لأعراض الكوارث الطبيعية ولأسبابها الجذرية على حد سواء.

وليست الكوارث الطبيعية غريبة عن الصين، بوصفها من البلدان النامية. فنحن نعلم من تجاربنا المباشرة مدى المعاناة والخسائر الاقتصادية التي تجلبها الكوارث الطبيعية على الشعوب والبلدان المتضررة. ويتعرض بلدي لأنواع مختلفة من الكوارث الطبيعية في كل عام، الأمر الذي يجعل من المهام الدائمة للحكومة التأهب والتخفيف من آثار هذه الكوارث وتوفير الإغاثة الطارئة في حال حدوثها، مما يلقي بأعباء اقتصادية باهظة على كاهل الحكومة.

وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على التعاون الدولي في مجال المساعدة الإنسانية. فهي تشارك مشاركة نشطة في الجهود الدولية للإغاثة الإنسانية استجابة للطلبات المقدمة من البلدان المتأثرة وللنداءات الموجهة من المجتمع الدولي. وهذا العام، قدمت الحكومة الصينية، في حدود قدراتها، مساعدات إنسانية ثنائية سريعة نقدية وعينية على حد سواء إلى كثير من البلدان المتضررة، ومنها باكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومدغشقر والسودان واليونان، على سبيل المثال لا الحصر.

وتبرهن تلك الأمثلة تماما على ما يمكنه شعب الصين وحكومتها للحكومات والشعوب المتضررة من تعاطف ودعم واهتمام. وستواصل حكومة بلدي، كدأبها دائما، دعم جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في منع الكوارث والتخفيف من آثارها والإغاثة منها وتعرب عن استعدادها لمساعدة البلدان المتضررة في التغلب على الكوارث وإعادة بناء أوطانها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.